الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

3 **جماد اول** 1435 –4 **مارس** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الأنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9
حقوق الإنسان فى العالم	33

(حقوق الإنسان) تصنف العزّاب و الأرامل من الفئات الأضعف اجتماعياً

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2014/20140303/13744

العاصمة – محمد جراح
صنفت دراسة لـ(الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان) (العزّاب) في المجتمع السعودي بأنهم ضمن الفئات التي تتعرض لانتهاكات حقوقية شأنهم في ذلك شأن (الأرامل) و (المطلقات).
وبينت الدراسة أن (العزاب) هم الأقل لجوءاً أو استعداداً للجوء للجهات الحقوقية في المملكة، حيث تنخفض الثقة في المؤسسات الحقوقية لدى هذه الفئة بنسبة 54.3% على عكس المتزوجين الذين لديهم ثقة أعلى في هذه المؤسسات بحسب الدراسة.
بينما في الأصل أن 59% من المجتمع لا يعرفون أي المؤسسات التي تعمل في مجال حقوق الإنسان.
في حين بينت الدراسة التي حصلت عليها (الجزيرة أونلاين) أن 29.4% من أفراد المجتمع يرون أن العادات والتقاليد تقف حاجزاً دون لجوئهم للجهات الحقوقية.
ويعتقد 11.7 % من المجتمع أنه لا فائدة من هذه الجهات الحقوقية وليس لها أهمية.
وأوضحت الدراسة أن 53.0% من السعوديين أكدوا أنهم لا يمانعون اللجوء إلى حقوق الإنسان داخل المملكة فيما لو تعرضوا لأمور تتطلب ذلك.
وذكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في سياق تقريرها أن هناك نقص في الوعي من المجتمع بالجهات الحقوقية في المملكة، ويرجع ذلك لعدم المعرفة بمجال عمل المؤسسات المختصة بالإضافة إلى العادات والتقاليد الاجتماعية وانعدام الثقة، وعدم التأكد من فاعلية هذه الجهات.

دول تميل إلى المبالغة والتعميم رغبة في الإساءة بدافع سياسي..
ومرجعيتنا الحقوقية يزيد عمرها على الأربعة عشرة قرناً
هيئة حقوق الإنسان تدحض افتراءات جهات مناوئة تحاول النيل من المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915120.html

الرياض- أحمد الأحمد

دحضت هيئة حقوق الإنسان الافتراءات والاتهامات التي تسوقها جهات مناوئة تحاول النيل من المملكة وتشكك في مراعاتها لحقوق مواطنيها والمقيمين على أرضها إذ كشف ل"الرياض"الدكتور زيد بن عبدالمحسن ال حسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان أن بعض الدول تعتمد في تقاريرها التي تصدرها خارجيتها أو برلماناتها على مصادر غير دقيقة ومباشرة تميل إلى المبالغة والتعميم أو النمطية رغبة في الاساءة بدافع سياسي أو غير سياسي خدمة لأهداف الدول التي أصدرتها، وتظهر هذه الحالات في تقارير يتضح فيها التحيز والكيل بمكيالين والأمثلة التي ترد في هذه التقارير كثيرة بل تتكرر في كل عام، رغم ما يحدث من حراك وتطور.

وأضاف بأن تقارير حقوق الإنسان في بلدان العالم تصدر من عدة مصادر يأتي في مقدمتها التقارير الأممية وتكون بمثابة اقتراحات أو توصيات تطرح من أجل التشاور والتعاون في مجال حقوق الانسان وآلياتها وقد قدمت المملكة تقريرها الأول ضمن الاستعراض الدوري الشامل في 2009م الذي أعدته بناءً على المبادئ التوجيهية لعملية الاستعراض، حيث تضمن التقرير الإطار النظامي والمؤسسي لحقوق الإنسان في المملكة، ومعلومات تعكس مدى تنفيذ المملكة لالتزاماتها الدولية بموجب الاتفاقيات التي صادقت عليها أو انضمت إليها، وقد نوقش في فبراير 2009م، وتقدمت الدول للمملكة ب (70) توصية قبلت النظر في (52) توصية منها. وأعدت تقريرها الثاني متضمناً ما تم بشأن التوصيات التي قبلتها في 2009م، وقد ناقش المجلس التقرير الثاني في أكتوبر 2013م، وقد لقي التقرير إشادات واسعة من معظم الدول، وقد خلص الحوار التفاعلي إلى جملة من التوصيات، ومن المقرر أن تبدي المملكة موقفها منها في مارس 2014م مبينا بأن المملكة تنظر إلى حقوق الإنسان بوصفها واجبات يلزم الوفاء بها ويحاسب على التقصير فيها وهي كما حددتها الشريعة الغراء ذات بناء متكامل يكمل بعضه بعضاً بل لا يستقيم أمرها دون ذلك الترابط.

وأوضح بأن المصدر الثاني لتقارير حقوق الإنسان، فهي التقارير التي تصدرها بعض الدول عن جميع دول العالم من خلال خارجياتها أو برلماناتها، وهذه التقارير لا تحظى بالحجية القانونية التي تتمتع بها التقارير الصادرة عن آليات الأمم المتحدة التعاقدية (لجان الاتفاقيات) أو غير التعاقدية (المقررين الخاصين) وغالباً ما تكون غير دقيقة لأسباب كثيرة منها الاعتماد على مصادر غير دقيقة ومباشرة كما أنها تميل إلى المبالغة والتعميم أو النمطية إضافة إلى اعتمادها على تقارير منظمات لا تحظى بمصداقية لرغبتها في الاساءة بدافع سياسي أو غير سياسي خدمة لأهداف الدول التي أصدرتها، وتظهر هذه الحالات في تقارير يتضح فيها التحيز والكيل بمكيالين والأمثلة التي ترد في هذه التقارير كثيرة بل تتكرر في كل عام، رغم ما يحدث من حراك وتطور.

وأفاد بأن المصدر الثالث والأخير يأتي من بعض منظمات ومؤسسات حقوقية - وهي قليلة - ويمكن تصنيفها على نمطين الأول جهات لها حظ من الموضوعية فتكتب التقارير وتضمن الملاحظات وقد تلتبس عليها بعض الأمور فتقع في بعض الأخطاء لأسباب مختلفة ويكون لديها رغبة في تصحيحها وفي هذه الحالة يمكن التخاطب والحوار أما النمط الثاني فهي تلك

الجهات التي تطرح ملاحظات مسيئة لأهداف ليست على ظاهرها ويراد ترويجها لتحقيق مكاسب خاصة غير الهدف الإنساني الذي يتدثر به التقرير.
وأبان ال حسين بأن سياسة المملكة واضحة في مسائل حقوق الإنسان وآلياتها، لأن النظام الذي تحكم به المملكة هو الشريعة الإسلامية ذات المبادئ والأحكام القائمة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والتي نص عليها القرآن الكريم وأوضحتها السنة النبوية، التي تمثل مرجعية مطلقة سبقت غيرها بقرون تزيد على الأربعة عشر قرناً شاملة جميع الأسس التي يقوم عليها احترام الإنسان وتكريمه سابقة جميع المرجعيات الأخرى بأول إعلان عن حقوق الإنسان يتمثل في خطبة حجة الوداع، التي وجهت الخطاب لبني الإنسان بغض النظر عن لونه أو جنسه مؤكدة حقوقه، ومنها الحق في الحياة والملكية والكرامة وذلك في عام 630م إضافة إلى مبادئ إعلان حقوق الإنسان 1948م الذي أسهمت فيه المملكة بشكل واضح حيث حررت بعض مواده من هيمنة الثقافة الواحدة وعمقت قواسم مشتركة بين الأمم مما أسهم في جهود عالمية قادت إلى توجه أممي انطلق من مبادرات أمم عانت قرونا طويلة من الظلم والقتل والجور، وسارعت إلى إصدار صكوك إقليمية تنادي بحماية بعض حقوق الإنسان، أولاها وثيقة العهد الأعظم 1215م أو ما يعرف بالماقنا كارتا، تلتها مبادرات أخرى ارتبطت بمناطقها وبيئاتها حيث كانت كلها تتوجه إلى المطالبة بالعدل والمساواة والتحرر من الظلم مشيرا بأن هيئة حقوق الإنسان ستفتح باب الحوار مع هذه الفئة المشككة رغم ما يهدفون إليه من مغالطات مع التأكيد على عدة محددات كمعرفة المرجعيات والخلفيات الثقافية المعتبرة لمعايير حقوق الإنسان واحترامها لقيم ومعايير حقوق الإنسان مع الرغبة الصادقة في تفهم أطرها الثقافيه والاجتماعية عند النقد حتى يكون نقدا مؤسسا على فهم سليم مع المعيار النقدي الموضوعي غير المنحاز إضافة إلى الابتعاد عن الصور النمطية القائمه على مبدأ المغالطة والتضليل وعدم الاستناد عليها والتي يغذيها تناول إعلامي منحاز أو إعلام محلي بطرح قد يتحول إلى صدى لإعلام خارج الحدود كذلك إلى الطرح الموضوعي غير المنحاز الذي يحترم عقلية المخاطب وثقافته وتقبل النقد عندما يكون على أساس صادق وشعارنا في ذلك كما يوجبه ديننا الحنيف بقوله تعالى {فَلا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ وتقبل النقد أسلوبا لتقويم الذات تحت شعار رحم الله من أهدى إلينا عيوبنا.
وأكد الدكتور زيد ال حسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان أن على الجميع معرفة بأننا أصحاب مرجعية عريقة متقدمة وسابقة لجميع مرجعيات حقوق الإنسان يجب احترامها وتوجيه النقد بعد معرفتها لأن حقوق الإنسان حسب هذه المرجعية تأتي في أعلى سلم القيم ودرجات الحقوق وتحتل فيها مرتبة "فوق دستورية" وسامية لا يدانيها مَثَلٌ في الفكر القانوني المقارن.
واعترف ال حسين بوجود مخالفات وانتهاكات "فردية"تكافحها الدولة ويعاقب عليها النظام مشددا بأنه ورغم ذلك فالنقد يكون في أغلب التقارير وإن كانت قليلة مجحفا يطغى عليه التعميم وعدم الموضوعية ويتغاضى عن جميع الجهود التي تجرم وتحاسب على مثل هذه المخالفات وأقرب مثال لذلك نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يتضمن عقوبات رادعة تصل إلى السجن خمسة عشر عاماً والغرامة بمليون ريال وتضاعف العقوبة عندما يكون الضحية طفلاً أو امرأة.
وأوضح بأن علمية الإصلاح في المملكة تقوم على معالجة ما يمكن أن يكون جذور المشاكل وهو الجهل ولذا فإن ما تقوم به المملكة في مجال التربية والتعليم يدعو إلى الإعجاب حيث قفزت المملكة في مدة وجيزة إلى معدلات منافسة في فترة تمثل عمر المملكة الحقيقي، ولو أخذت تلك الفترة كمعيار لقياس التقدم أو المقارنة في أي مكان في العالم سيتضح الفارق في سلم الإنجاز والتعليم في المملكة الذي هو الأساس الأول في مجال التنمية بشكل شامل فالإنسان المفتقد للحق في التعليم لا يمكن أن يحترم حقوق غيره أو يقوم بواجباته أو يحصل على حقوقه.
وأضاف بأنه قد يكون السبب في توجيه بعض الملاحظات إلينا هو عدم تقديم أنفسنا كما يجب وهي مهمة إعلامية تتطلب إعلاماً متحفزاً يقظاً أو ربما كان ذلك التقديم لأنفسنا من خلال إعلامنا غير مراع لأهمية البعد الفني والعلمي في مسائل حقوق الإنسان، رغم امتلاكنا لأهلية ذلك بدلاً من ردة الفعل، ورغم التماس العذر لمن يحاول النقد بسبب ما يتلقاه من تأثير إعلامي أو هيمنة بصور نمطية امتدت منذ زمن طويل إلا أننا الآن في زمن توفرت فيه المعلومة وسهلت وسائل الوصول إلى مصادرها مبينا بأن احترام حقوق الإنسان بالمعنى الكامل إنما هو أحد أهم ثوابت سياسة وتاريخ المملكة وطنياً وإقليميا ودولياً، وهذا التوجه يُمكن من التعامل مع حقائق العولمة بكل ثبات حيث لم يعد هناك مجال لمعارك مفاهيمية بين الحقوق الفردية والجماعية ولم يعد هناك مجال للتفرقة المصطنعة على أساس انتقائي بين حقوق مدنية وسياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية ولم يعد هناك مجال لصراع الأولويات بين المستوى الوطني والدولي لحقوق الإنسان والأهم من ذلك أنه لم يعد مقبولاً استخدام حقوق الإنسان للكيل بمكيالين ولابد من تجاوز النظرة السطحية المغرضة التي لا ترى إلا الفرد في مواجهة قيمة وثقافته أو الفرد في مواجهة دولته حتى وإن كان ذلك مقبولاً في أنظمة أخرى حيث إن المملكة تتفرد بتطبيق الشريعة الإسلامية التي تكلف الحاكم بتطبيق مبادئها وأحكامها القائمة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان ومواكبة مستجدات التطور البشري زماناً ومكاناً.

المملكة تشارك في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان بجنيف

بان كي مون: فظائع سورية لا يمكن تصورها والمجتمع الدولي مطالب بوقفها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915292.html

جنيف - و.ا.س

بدأت في جنيف أمس أعمال الدورة ال 25 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي تستمر حتى 28 من مارس الجاري، بمشاركة 100 وزير خارجية وعضوية المملكة. ويرأس وفد المملكة لهذا الاجتماع معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان.

وطالب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في كلمة لدى افتتاح الدورة بضرورة العمل على تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في سورية وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطي إلى العدالة والمساءلة.

وأوضح أن سورية وقعت فيها انتهاكات على درجة من الخطورة لا يمكن تصورها في ظل سياسة للإفلات من العقاب، مشدداً على أن المسؤولية تعود الى أعضاء مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن الدولي لإنهاء الحرب الدموية في سورية ووقف الانتهاكات المروعة من حصار المجتمعات وقتل المدنيين جوعا واستخدام البراميل المتفجرة والقصف العشوائي للمناطق السكنية، مطالبا المجتمع الدولي بالعمل بمنع وقوع الفظائع الجماعية وحماية الناس من الخطر.

وحث الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته كوريا الشمالية على التعاون مع المجتمع الدولي لتحسين حالة حقوق الإنسان لشعبها.

وقال إن حقوق الإنسان تتعرض لانتهاكات واسعة النطاق وأن الأفعال المروعة التي ترتكب كل يوم تنتقص من ثقة الشعوب في قياداتها وتودي بآمال الشعوب في المستقبل.

ودعا الرئيس السويسري ديدييه بوركهالتر في كلمته أمام المجلس إلى الحوار لحل الأزمة في أوكرانيا والحفاظ علي وحدة أراضيها وتضافر الجهود لمساندة أوكرانيا في هذه المرحلة الصعبة وتشكيل مجموعة اتصال معنية بالأزمة الأوكرانية ومساندتها وتنسيق المساعدات الدولية الموجهة لها.

وطالب بصفته رئيس لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية باحترام مبادئ المنظمة، مؤكدا أن الأمن والسلام وحقوق الإنسان غائبة في أوروبا.

وقالت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نافي بيلاي في كلمتها أن تقارير لجان التحقيق الدولية ومقرري الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تبرز كل يوم الانتهاكات الهائلة التي ترتكب وتتطلب تدخل مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب.

وأكدت أهمية دور التنمية في منع وقوع الصراعات والأزمات في ظل خروج الشعوب للاحتجاج والمطالبة بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وأعرب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة جون آش في كلمته أمام مجلس حقوق الإنسان عن عميق القلق إزاء التدهور الشديد لحقوق الإنسان في سورية في ظل إفلات النظام من العقاب والمحاسبة.

وقال وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أمام المجلس أنه يجب التغلب على الأزمات الداخلية بالحوار بين جميع الأطراف والقوى مع احترام دستور البلاد والالتزامات الدولية والقانون الدولي وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات والتصدي بحزم للمتطرفين الذين يسعون للسيطرة على الأوضاع عبر أعمال العنف والإرهاب.

وتناقش الدورة 25 لمجلس حقوق الإنسان عدة قضايا من بينها حالة حقوق الإنسان في سورية والأراضي الفلسطينية المحتلة وكوريا الشمالية وإيران وميانمار وقبرص والمصالحة والمساءلة في سيريلانكا والتنفيذ الفعال للصكوك الدولية لحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع بلدان العالم، فضلاً عن حقوق الطفل والأقليات وذوي الإعاقة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• مكة": فوضى لـ• العمالة المخالفة" تتسبب في وفاة شخص وإصابة 9

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
اضغط هنا

جدة - أحمد آل عثمان
تسببت فوضى أحدثها بعض مخالفي أنظمة الإقامة والعمل المودعين في مركز خدمات الشميسي (الإيواء) في وفاة شخص وإصابة تسعة، قبل أن تتمكن الأجهزة الأمنية من السيطرة على الموقف.
وذكر المتحدث الرسمي لشرطة منطقة مكة المكرمة، المقدم الدكتور عاطي القرشي لـ«الحياة» أنه «عند الواحدة من مساء أمس (الأحد) قام بعض مخالفي نظام الإقامة والعمل الذين تم إيداعهم في مركز خدمات الشميسي (الإيواء) بمحاولة إحداث فوضى، إذ نتج عن ما قاموا به وفاة أحدهم بسبب التدافع، إضافة إلى إصابة تسعة».
وأضاف أنه «قام رجال الأمن بالتعامل معهم وفق ما يقتضيه الموقف لردعهم عن إيذاء أنفسهم أو غيرهم»، مؤكداً سيطرة رجال الأمن على الموقف في وقت وجيز.
وأشار القرشي إلى أن المتهمون في إحداث تلك التجاوزات والفوضى سيخضعون للإجراءات النظامية في مثل هذه الحالات.
ووفقاً لمعلومات حصلت عليها «الحياة» فإن الفوضى التي شهدها مركز الخدمات شارك فيها مخالفون من جنسيات يمنية وإثيوبية وسودانية، وجنسيات أخرى من المودعين داخل المركز، والذين لم يتم الانتهاء من استكمال أوراق سفرهم، إذ قاموا بأعمال تخريب وتكسير وحرق ما أحدث تلفيات في بعض مرافق المركز وشكل خطورة على بقية المودعين.

• مجلس الوزراء": حظر الإعلان عن أي مشروب طاقة أو القيام بالحملات الدعائية أو الترويجية له

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
وافق مجلس الوزراء على حظر الإعلان عن أي مشروب طاقة أو القيام بالحملات الدعائية أو الترويجية له بأي وسيلة إعلامية مقروءة أو مسموعة أو مرئية، أو أي وسيلة أخرى. كما يحظر على شركات مشروبات الطاقة ووكلائها وموزعيها ومسوقيها القيام برعاية أي مناسبة رياضية أو اجتماعية أو ثقافية ، أو القيام بأي عمل يؤدي إلى الترويج لها.
ومنع توزيع مشروبات الطاقة مجاناً على المستهلكين بجميع الشرائح العمرية.
وكذلك منعه في المطاعم والمقاصف في المنشآت الحكومية ، والمنشآت التعليمية والصحية والصالات والأندية الرياضية الحكومية والخاصة.

كما ألزم القرار أصحاب المصانع والمستوردين لمشروبات الطاقة بكتابة نص - على عبوة مشروب الطاقة باللغتين العربية والإنجليزية – "يحذّر من الآثار الضارة لمشروبات الطاقة".

وفي مستهل جلسة اليوم (الإثنين) في الرياض برئاسة النائب الثاني المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين الأمير مقرن بن عبدالعزيز، خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 2 / 5 / 1435هـ ، رفع مجلس الوزراء تقديره لخادم الحرمين على ما يوليه من رعاية واهتمام بشؤون المسلمين وحرصه على تضامن الأمة الإسلامية ووحدتها لتحقيق ما تصبو إليه شعوبها من أمن واستقرار ، منوهاً في هذا الشأن بانعقاد المؤتمر العالمي الثاني " العالم الإسلامي .. المشكلات والحلول" الذي تنظمه رابطة العالم الإسلامي تحت رعايته في مكة المكرمة واختيار التضامن الإسلامي موضوعاً لأبحاثه ومناقشاته .
وشدد المجلس على المضامين القيمة التي اشتملت عليها كلمة خادم الحرمين الشريفين أمام المؤتمر وتأكيده أن حرص المملكة على تحقيق التضامن بين المسلمين أمر مستقر لا تتزحزح عنه ولا تتهاون فيه لأنه التزام ناشئ من الأسس التي قامت عليها ، فرعاية وحدة الأمة وتحقيق تضامنها أصل من أصول الكتاب والسنة اللذين هما دستور المملكة والأساس لأنظمتها كافة، وما عبر عنه من أن المملكة ترى أن التضامن الإسلامي تتحدد قيمته بالأهداف المتوخاة منه ومن أهمها جمع الكلمة وتوحيد الصف وإخماد بؤر الصراع وأسباب الفتن وتجميع قدرات الأمة على ما يصلح حالها ويبعد عنها الشرور ويرفعها إلى مستوى المشاركة العالمية في خدمة القضايا الإنسانية.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة أن مجلس الوزراء رحب بنتائج زيارتي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز إلى جمهوريتي الهند والمالديف، منوهاً بما اتسمت به المحادثات بينه وكبار المسؤولين في الدولتين من حرص على تنمية العلاقات وتطويرها في المجالات كافة، وبما اشتمل عليه البيانان الختاميان في نهاية الزيارتين من تأكيد أهمية مواصلة الاستمرار في تفعيل التعاون وتعزيزه في جميع المجالات بما يخدم المصالح المشتركة.
وبين أن المجلس استعرض بعد ذلك عدداً من التقارير عن مستجدات الأحداث وتطوراتها في المنطقة والعالم، مجدداً المواقف الثابتة للمملكة في إدانة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وفي كل مكان بالعالم مهما كانت دوافعه وأسبابه وأهدافه بوصفه جريمة لا ترتبط بعقيدة أو شعب أو عرق أو جنس، ومشدداً في هذا السياق على ما اشتملت عليه كلمة المملكة، أمام الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة الوضع في سوريا، من إدانة للأعمال الإرهابية التي يرتكبها النظام الحاكم في دمشق ضد أبناء الشعب السوري، ومطالبة بتحديد المسؤولية عن تلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وإحالتها إلى العدالة الدولية، وسحب جميع المقاتلين الأجانب من سوريا، وإيجاد مناطق آمنة للمدنيين السوريين وممرات تسهل وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين إليها.
وحذر مجلس الوزراء من تزايد الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة على المسجد الأقصى المبارك والدعوات التحريضية والعنصرية للاعتداء عليه، داعياً المجتمع الدولي ممثلاً في جميع الدول والمنظمات ذات العلاقة لتحمل مسؤولياته الكاملة في الحفاظ على مدينة القدس وجميع المقدسات الإسلامية وحمايتها من التهديدات الإسرائيلية وإلزام إسرائيل باحترام ما نصت عليه قرارات وقوانين الشرعية الدولية.
بعد ذلك تناول المجلس جملة من النشاطات العلمية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها مدن المملكة خلال الأسبوع ، منوهاً بما تضمنه البيان الختامي للمنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل الذي عقد بمدينة الرياض تحت رعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين ، وما أكد عليه من الالتزام التام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من معاني القيم الإسلامية.
وأفاد الدكتور عبدالعزيز خوجة أنه بناءً على التوجيه السامي ، اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 2 / 5 / 1435هـ على عدد من الموضوعات من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها ، وانتهى المجلس إلى ما يلي:
أولاً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (26 / 14) وتاريخ 27 / 5 / 1434هـ ، وافق مجلس الوزراء على اتفاقية مقر بين حكومة المملكة ومنظمة التعاون الإسلام ، الموقع عليها في مدينة جدة بتاريخ 5 / 9 / 1433هـ .
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملامح الاتفاقية :
1 - يمنع استخدام المقر ملجأ يأوي إليه أي شخص أو استخدامه في أغراض تتنافى مع أهداف المنظمة وصلاحياتها.

2 - تعترف حكومة المملكة بالصفة الدولية لموظفي الأمانة العامة للمنظمة، وتتعهد المنظمة بأن يتقيد موظفوها بمهماتهم وفقاً لما تقتضيه مصلحة المنظمة فحسب.
3 - تفسر الأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية في ضوء الغرض الأساسي الذي أبرمت من أجله وهو تمكين المنظمة من الاضطلاع بمسؤوليتها ومهمتها في دولة المقر على الوجه الأكمل.
ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الداخلية، في شأن دراسة الآثار الضارة لمشروبات الطاقة ، وافق مجلس الوزراء على عدد من الإجراءات من بينها:
1 - يحظر الإعلان عن أي مشروب طاقة أو القيام بالحملات الدعائية أو الترويجية له بأي وسيلة إعلامية مقروءة أو مسموعة أو مرئية ، أو أي وسيلة أخرى.
2 - يحظر على شركات مشروبات الطاقة ووكلائها وموزعيها ومسوقيها القيام برعاية أي مناسبة رياضية أو اجتماعية أو ثقافية ، أو القيام بأي عمل يؤدي إلى الترويج لها.
3 - يحظر توزيع مشروبات الطاقة مجاناً على المستهلكين بجميع الشرائح العمرية.
4 - يحظر بيع مشروبات الطاقة في المطاعم والمقاصف في المنشآت الحكومية ، والمنشآت التعليمية والصحية والصالات والأندية الرياضية الحكومية والخاصة.
5 - ألزم القرار أصحاب المصانع والمستوردين لمشروبات الطاقة بكتابة نص - على عبوة مشروب الطاقة باللغتين العربية والإنجليزية - يحذّر من الآثار الضارة لمشروبات الطاقة.
ثالثاً: بعد الاطلاع على ما رفعه رئيس الهيئة العامة للطيران المدني وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (134 / 62) وتاريخ 30 / 1 / 1435هـ ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة تعاون بين الهيئة العامة للطيران المدني في المملكة العربية السعودية وإدارة أمن النقل في وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية في مجال آمن الطيران المدني، الموقع عليها في مدينة واشنطن بتاريخ 5 / 3 / 1434هـ .
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ومن أبرز ملامح مذكرة التعاون :
1 - تطوير وتحديث البنية الأساسية لأمن الطيران المدني في المجالات الإدارية والتنظيمية والتشغيلية والفنية.
2 - تقديم التدريب المتعلق بأمن الطيران المدني لموظفي الطرفين ، وتقديم الموارد والدعم اللوجستي والمعدات للمنشأت.
3 - يجوز لأي من الطرفين أن يقرض الطرف الآخر معدات أو مواد طبقاً للأحكام الواردة في المذكرة.
رابعا : وافق مجلس الوزراء على اعتماد الحسابات الختامية لصندوق التنمية الصناعية السعودي وبرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن العامين الماليين (1431 / 1432هـ) و (1433 / 1434هـ).
خامساً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الصحة رئيس مجلس الضمان الصحي التعاوني وافق مجلس الوزراء على إلزام جميع المتقدمين للحصول على تأشيرة دخول إلى المملكة ومرافقيهم بغرض الزيارة - أو تمديدها - أو بغرض المرور، بتقديم شهادة تأمين سارية المفعول داخل المملكة تغطي الحالات المرضية وحالات الطوارئ (الإسعافية) والإخلاء الطبي، ويستثنى من ذلك الحجاج والمعتمرون والقادمون لغرض العلاج، وحاملو الجوازات الدبلوماسية والخاصة، والعادية الزائرون للممثليات والمنظمات الدولية بصفة دبلوماسية وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل ، وضيوف الدولة ومن في حكمهم .
كما تضمن القرار بنداً يتعلق بتوعية المواطنين الراغبين في السفر إلى الخارج بأهمية الحصول على تأمين صحي ساري المفعول في الدولة المراد السفر إليها يغطي الحالات الصحية الطارئة.
سادساً: وافق مجلس الوزراء على قيام وزير الخدمة المدنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الأردني، في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال الخدمة المدنية بين حكومة المملكة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية .
سابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الـ15 والـ14 ووظيفة (وزير مفوض) وذلك على النحو التالي :
1 - تعيين عبدالرحمن بن محمد مصطفى بن أمين أحمد على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الخامسة عشرة بقوات الدفاع الجوي .
2 - تعيين خالد بن فيصل بن مصطفى السحلي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية .
3 - تعيين إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم الحميدي على وظيفة وكيل الوزارة المساعد للشؤون البلدية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.
4 - تعيين ناصر بن عبدالعزيز بن صالح الجديد على وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.
5 - تعيين عثمان بن ناصر بن عبدالله العثمان على وظيفة (مدير عام فرع الرئاسة العامة بالمنطقة الشرقية) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

واطلع مجلس الوزراء على تقارير سنوية لوزارة البترول والثروة المعدنية عن العام المالي (1431 / 1432 هـ) ، والمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث ، عن العامين الماليين (1431 / 1432 هـ) و(1432 / 1433 هـ) ، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ، ووجه حيالها بما رآه.

في حلقة نقاش عن " الصحافة الاجتماعية بين الأكاديمية والمهنية".. أكاديميون وصحفيون: الإشكالية بين الصحافة والأكاديميين سببها عدم فهم الأدوار

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915316.html

الرياض-عبدالله الحسني تصوير- يحيى الفيفي
الارتقاء بسمعة وصورة مهنة الصحافة المحلية عبر إزالة أي سلبية أو عائق لتحقيق الهدف الأساس في العمل من خلال مد سوق العمل بصحفيين محترفين على قدر عال من الثقافة والاطلاع وكذلك الدراية والالتزام بالاخلاقيات المهنية هو ملخص لحلقة نقاش عن " الصحافة الاجتماعية بين الأكاديمية والمهنية" جرى تنظيمها مساء أمس من قبل قسم الاعلام بجامعة الملك سعود واستضافتها هيئة الصحفيين السعوديين بحضور الزميل رئيس التحرير ورئيس هيئة الصحفيين السعوديين الأستاذ تركي بن عبدالله السديري وعدد من الإعلاميين وطلاب كليات الإعلام.
د الرفاعي: سوق الإعلام ما زالت بكراً وعدد من صحف الخليج تدار بأيدٍ سعودية
قدم الحلقة الزميل الدكتور احمد الجميعة مدير تحرير التحقيقات والذي اعتبر أن هذه الحلقة تفتح باباً للنقاش وتثير العديد من التساؤلات عاداً أن الأجمل في اللقاء هو التشارك والتعاون مقدماً هيئة الصحفيين السعوديين كنموذج ورابط اتصال وقناة لاستيعاب المخرجات من أقسام الإعلام في الجامعات السعودية لتلبية احتياجات السوق التي بدأ يتنامى ويتعدد ويتطور من وسيلة لأخرى سيما مع الإعلام الجديد الذي بدأ يأخذ منحى جديداً في التطور إن كان على مستوى حرية الرأي والتعبير وإن كان على مستوى مشاركة المواطن في التعبير عن آرائه ومواقفه وتوجهاته من الأحداث.
بعدها فتح باب الحلقة بنقاش المحور الأول عن العلاقة بين أقسام كليات الإعلام في المملكة وبين المؤسسات الصحفية وطبيعة هذه العلاقة من حيث استيعاب المخرجات من حيث التدريب والتأهيل والتي بداها البروفيسور عبدالله الرفاعي عميد كلية الإعلام والاتصال بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية أكد فيها ضرورة ان تكون هذه العلاقة تكاملية دون التقليل من الدور المهني أو الأكاديمي منوهاً بما يجب أن يكون عليه الأكاديمي من خدمة للمهنة. واعتبر البروفيسور الرفاعي أن الإشكالية الحقيقية بين الأكاديميين والمهنيين تكمن في فهم الأدوار التي يتحمل مسؤوليتها بدرجة كبيرة القطاع الأكاديمي واضاف:كثير من الأكاديميين بحاجة للأقسام الإعلامية أرسلوا للحصول على درجات علمية ونسبة كبيرة منهم لم يطرقوا التجربة المهنية وعندما حصل على شهادة عليا وتصادف هذا الظرف مع فورة الاحتياج لحملة هذه الدرجات كوزراء ومدراء عامين وغيرها ما خلق للأكاديمي تطلعاً في المناصب المهنية ما شكّل تهديداً مباشراً لأصحاب المهنة وعمّق من الاشكالية حين أسندت مهام وظيفية لهم وكان هذا بداية الإشكال ويضيف:لذلك نجد جزءاً من الثقافة السائدة تمثل في عدم حبّ المهنيين للأكاديميين.
د الجحلان: من يقوم بتدريب فنون التحرير لم يمارس التحرير الصحفي في الحقل العام
وعن الفجوة ما بين المؤسسات الصحفية والجامعات يرى الدكتور فهد الطياش أستاذ الاعلام المشارك بجامعة الملك سعود العقدين الماضيين ومع التوسّع الوظيفي وتخرج الطلاب في تخصص العلاقات العامة وعند ممارسة المهنة اتضح انهم يحتاجون الى الكثير من التأهيل والتدريب للعمل الصحفي ما خلق صورة ذهنية عن هذه المخرجات بالاضافة الى النظرة عن الجامعة وانها تخرج تنظيريين ومع الحاجة لمهنيين جيدين تولدت هذه الضغوط بين الأقسام الاعلامية في الجامعات

ويضيف:اعتقد ان الاقسام الاعلامية قادرة على ان تقدم نماذج جيدة للمؤسسات الصحفية بعيداً عن خلفياتهم الأكاديمية منوهاً بضرورة الاستفادة من حالة الانفتاح الراهن في المؤسسات الاعلامية والجامعات مشدداً على أهمية تفعيل العلاقة بينهما.
د الطياش:أقسامنا قادرة على تقديم نماذج جيدة للمؤسسات الصحفية بعيداً عن خلفياتهم الأكاديمية
أما الدكتور عبدالله الجحلان رئيس تحرير مجلة اليمامة وأمين عام هيئة الصحفيين السعوديين فرأى ضرورة وضع إطار للتفاهم بيننا كهيئة صحفيين وبين أقسام الإعلام لينهض الأكاديميون بالجانب المتعلق بالدراسات والجوانب الأخرى التي يحتاجها الحقل الصحفي وليستمع الأكاديميون من المهنيين لبعض الجوانب التي تحتاج لاستكمال ..ومضى د. الجحلان مشخصاً العلاقة واصفاً بالعلاقة المتأزمة لافتاً إلى ما تشهده هذه العلاقة الآن من التواصل بين الطرفين بأُطُر وأساليب مختلفة منوهاً بالجانب الذي الذي طرأ على الجامعات من حيث التدريب وعدم الاكتفاء بالجانب التنظيري وعن هذه الفجوة بين الاكاديميين والمهنيين وهل هي مبررة قال:نعم مبررة والتبرير يقوم لعدة امور اثرت على هذا الجانب مضيفاً:من يقوم بهذا التدريب لفنون التحرير لم يمارس التحرير الصحفي في الحقل العام بالإضافة إلى أن اساليب التدريب تحتاج لشيء من الانضاج والوقوف على من يقوم بالتدريب او يتدرب للتأكد من أنه يحصل على تأهيل جيد أم انه يعطى مجرد شهادة تثبت حضوره.
ولفت د. الجحلان إلى ان من ضمن الإشكاليات الأخرى البيروقراطية في أقسام الاعلام وكأنها مجرد أعمال إدارية كغيرها من الأعمال دون التنبه إلى ان الإعلام يختلف عن غيره من المهن بما يحتاجه من تجهيز وتهيئة وسماح وغيرها بعيداً عن البيروقراطية وحول ما كان في مهنة الاعلام وما يفترض أن يكون أشار الأستاذ سليمان العقيلي إعلامي سابق ورئيس تحرير صحيفة الوطن المكلف الأسبق إلى أهمية امتلاك الحس النقدي في هذه المهنة ودوره في رفع قيمة العمل الصحفي واصفاً العمل الصحفي داخل الجامعة بالعمل النمطي الذي يفتقد للمبادرة وغير متسق مع التجربة الصحفية الميدانية
ويضيف:معظم خريجي الجامعات من اقسام الاعلام لا يرغبون في العمل الصحفي رغم محاولاتي في اقناعهم بهذه المهنة واستنتجت من هذا أن العمل الصحفي عندنا فيه الكثير من المخاطر لافتقاد الامان الوظيفي فضلاً عن كون البيئة الصحفية ليست جيدة ومهنياً ضعيفة والعمل فيها فردي وسجالي وخصامي ما يجعل الصحف بيئة تكثر فيها الصراعات بالاضافة لغياب الحوافز وأخيراً عدم تقدير الصحفي من مجتمعه.
العقيلي: العمل الصحفي فيه الكثير من المخاطر لافتقاد الأمان الوظيفي
انتقل بعدها النقاش عن "سوق المهنة" حيث يشير البروفيسور الرفاعي أنها من المهن التي لم تبذر بذراً صحيحاً في المجتمع مع انها سوق رحبة تستوعب ما لا يقل عن مائة الف وظيفة لشباب هذا الوطن رغم ان عددا كبيرا من صحف دول الخليج تدار من قبل أيدٍ سعودية فنحن امام مهنة لازالت ارضاً بكراً والمجتمع بحاجة كبيرة لها.
وعن جاهزية المؤسسات الصحفية لاستقبال مخرجات اقسام الاعلام في ظل هذا التحول الكبير في سوق الاعلام اوضح الدكتور عبدالله الجحلان ان الشكوى من مخرجات التعليم في كل التخصصات ترفع العقيرة بها وانها غير كافية مشيراً إلى أن هناك قصوراً متبادلاً بين المؤسسات الصحفية واقسام الاعلام مثنياً على الخطوة الرائعة التي انتهجتها اقسام الاعلام في الاستعانة بالمهنيين في التدريس مشدداً على ضرورة التركيز على اخلاقيات المهنة وضوابطها التي تشكو اليوم من ممارسات خاطئة سببه عدم التركيز على المنحى الذي اوقع المؤسسة الاعلامية في حرج شديد وربما قضايا كلفتها الكثير من المال والسمعة ايضاً.
ثم تواصل النقاش عن آفاق ومستقبل هذه المهنة وما يجب أن تكون عليه حتى فتح باب المداخلات التي أجاب عنها المتحدثون بكل شفافية لتختتم الحلقة بتوزيع دروع تذكارية على المشاركين في الحلقة.

الخدمة المدنية: 61٪ من العاملين في الدولة رجال و38٪ نساء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915312.html

الرياض- سلطان العثمان

كشفت وزارة الخدمة المدنية في نشرتها الإحصائية الشهرية لشهر ربيع الثاني 1435ه ان عدد العاملين في الدولة حتى 1435/3/30ه (1.225.187) موظفاً ومستخدماً يشكل الرجال ما نسبته 61.62% والنساء 38.38%، ويبلغ عدد غير السعوديين (73.854) يعمل معظمهم في وظائف صحية وبعض الوظائف التعليمية في مجال التعليم العالي، ونال النصيب الاكبر من قطاعات الدولة في الوظائف قطاع التعليم يليه الوظائف العامة ثم قطاع الصحة، في حين بلغ عدد من تم تعيينهم خلال الفترة من 1/ 1/ 1435ه حتى 30/ 3/ 1435ه (1077) موظفاً ومستخدماً في حين ترك الخدمة خلال نفس الفترة (3.566) موظفاً ومستخدماً، وكشفت النشرة الاحصائية في الوقت ذاته عن عدد من تم توظيفهم عن طريق وزارة الخدمة المدنية خلال نفس الفترة والبالغ عددهم (2096) مواطناً ومواطنة من خريجي الجامعات والدراسات العليا والمعاهد والكليات دون الجامعية، اما من تم ترقيتهم إلى مراتب مختلفة من تاريخ 1/ 1/ 1435ه حتى 30/ 3/ 1435ه فعددهم (3.978) موظفاً من الرجال والنساء، فيما بلغ عدد من وافقت لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية خلال نفس الفترة على التدريب والابتعاث والإيفاد فعددهم (1150) موظفاً، منهم (89) موظفاً وموظفة تم ابتعاثهم للحصول على الدرجات الجامعية والعليا المختلفة، (63%) منهم للحصول على درجة الماجستير و(13.5%) لكلٍ من درجتي الدكتوراه والبكالوريوس، و(10%) لباقي الدرجات، كما تم تدريب (227) موظفاً وموظفة خارج المملكة في العديد من المجالات من أبرزها في مجال اللغات والإدارية المالية والحاسب الآلي، وكذلك ايفادهم للدراسة بالداخل (834) موظفاً وموظفة.

انتقادات لخطة التنمية العاشرة .. والمجلس يرفض طلب40 عضواً للجنة خاصة لدراستها

"الشورى" يطالب بالتوسع في افتتاح المحاكم الإدارية.. وتفاصيل منجز مشروع تطوير القضاء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915126.html

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

طالب مجلس الشورى، ديوان المظالم بالتوسع في افتتاح المحاكم الإدارية في المحافظات، مشدداً على تضمين تقاريره المقبلة ما تم إنجازه في مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، ورافضاً التوسع في تعيين القضاة من مختلف التخصصات ذات العلاقة بما في ذلك خريجي كليات الحقوق وبرنامج دراسات الأنظمة في معهد الإدارة العامة وعدم حصر هذه الوظيفة على خريجي كليات الشريعة.

وفي شأن تقرير خطة التنمية العاشرة طالب الدكتور خضر عليان القرشي رئيس اللجنة الخارجية بمجلس الشورى، بلجنة خاصة لدراسة أهداف خطة التنمية العاشرة الذي استهل المجلس أمس الاثنين مناقشة تقرير لجنة الاقتصاد بشأنها. وقال إنه يقدر وجهة نظر رئاسة المجلس واللجنة الاقتصادية في رفضها طلب أكثر من 40 عضواً بإحالة خطة التنمية للجنة خاصة وأضاف "مطالب الأعضاء بدأت تتآكل و ينظر لها من فوقية ومنصة عالية".

الجدل حول خطط التنمية ليس جديداً تحت قبة الشورى، فمناقشة أهداف الخطة العاشرة تأتي بعد مرور نحو أربع سنوات ونصف من إقرار الشورى لأهداف الخطة التاسعة التي لم تحظ بتأييد الأغلبية بل فازت بصوت واحد فقط لإقرارها بعد أن تعرضت لانتقادات حادة ومطالبات بالواقعية وأن يشارك المجلس بإعدادها. ومن المداخلات الشهيرة على خطة التنمية

التاسعة مداخلة الدكتور عبدالرحمن العناد العضو السابق الذي قال "إن دور مجلس الشورى يتعدى دور البصم على الأوراق إلى تقديم مقترحات وملاحظات على الخطة".
وقال الدكتور سعيد الشيخ أثناء مناقشة أهداف خطة التنمية العاشرة أمس (الاثنين، إن المتابع لخطط التنموية السابقة يجد وبوضوح أن النتائج لخطط التنمية أتت معاكسة لأهداف هذه الخطط التنموية، مضيفاً "إذا نظرنا إلى توطين العمالة نجد أن خطط التنمية أسهمت في زيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية، وها هي نسبة السعودة في القطاع الخاص لا تتجاوز 10 في المئة".
ومضى العضو الشيخ في مداخلته متسائلاً: "أين خطط التنمية المتكررة من واقع الإسكان ونسبة التملك للمساكن تصل إلى 40 في المئة فقط، إذا ما استثنينا بيوت الصفيح وبيوت الطين فهي تقدر بنحو 22 في المئة، و لو كانت خطط التنمية محققة لأهدافها الحقيقية خاصة في التعليم العالي لما اضطرت الدولة إلى ابتعاث ما يفوق 160 ألف طالب للدراسة الجامعية خارج البلاد".
ودعا الدكتور حاتم المرزوقي إلى إيجاد آليات واضحة جداً لقياس تجديد هذه الخطة خلال الخمس سنوات المقبلة، لافتاً إلى أن الخطة لم تشر إلى تعزيز أدوار مجلس الشورى الرقابية والتشريعية، إذ أن المجلس في صلب اهتمامات القيادة الحكيمة ويجب أن تشمل الخطة تعزيز أدوار المجلس ليحقق أهدافه الرقابية والتشريعية.
سقوط توصية التوسع في تعيين القضاة في تخصص الحقوق وبرنامج معهد الإدارة بالأنظمة
وانتقد أحد الأعضاء غياب معلومات تفصيلية عن قطاعات حيوية مهمة مثل: الصحة والتعليم، إضافة إلى عدم تطرقها إلى الجانب الدفاعي أو الأمني أو السياسي على رغم ارتباطه بالخطة التنمية.
وترى عضو المجلس الدكتورة أمل الشامان، أن أهداف الخطة غير واقعية على الأرض ولم تختلف عن خطط التنمية التي سبقتها إلا بالصياغة، منتقدةً عدم توسعها في مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار فوزارة التعليم العالي، مشيرة إلى أن هذا الأمر يعتمد على تعيين الجنس قبل كل شيء، فيما رأى الدكتور سلطان السلطان أن قطاع المياه في خطة التنمية العاشرة لم يحظ بالاهتمام الذي يتناسب مع ما تواجهه المياه من تهديد بالنضوب نتيجة الاستهلاك المرتفع للمياه الجوفية في المملكة، مؤكداً أن قطاع المياه في المملكة يستحق أن يكون له هدف مستقل في الخطة.وأكد أحد الأعضاء ضرورة وجود ربط بين أهداف خطة التنمية العاشرة والاستراتيجيات الوطنية التي اعتمدت مؤخراً مثل الإستراتيجية الوطنية للإسكان وأن لا تعمل هذه الاستراتيجيات بمعزل عن الخطة المقبلة، مشيراً إلى أن مما يلحظ على الخطة المعروضة أمام المجلس غياب القطاع الزراعي، إذ لم تتضح أهداف هذا القطاع، وكذلك الحال بالنسبة لبرامج التخصيص والاستثمارات السيادية والتأمين الصحي للمواطنين.
الشيخ: خطط التنمية أسهمت في زيادة العمالة الأجنبية
وأكد مساعد رئيس الشورى الدكتور فهاد الحمد أن المجلس قرر إعطاء الأعضاء المزيد من الوقت لمناقشة الخطة، إذ تقرر أن يواصل المجلس في جلسة اليوم (الثلاثاء) مناقشة تقرير اللجنة ليأخذ أكبر عدد من الملاحظات، لضمان الإحاطة بأهمية هذه الخطة والاستفادة من مداخلات الأعضاء في إجازة أو تعديل أهداف الخطة.
وأوضح رئيس اللجنة القضائية الدكتور إبراهيم البراهيم مبررات رفض اللجنة للتوصية بقوله: "إن القضاء وظيفة كأي وظيفة أخرى لابد لها من شروط لازمة التحقق في المرشح، وقد ورد في نظام ديوان المظالم أن يكون المرشح حاصلاً على شهادة من إحدى كليات الشريعة في المملكة أو شهادة أخرى معادلة لها بشرط أن يجتاز اختباراً خاصاً يضعه المجلس الأعلى للقضاء، وبالتالي فإن هذه التوصية تخالف ما ورد في النظام".

اعتبرت مشكلة العمالة المنزلية بشراكة أكثر من طرف

باحثة توصي بتخفيض ساعات العمل للمرأة العاملة حتى تتمكن من الاستغناء عن الخادمة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915321.html

الرياض - سحر الشريدي

أوصت الباحثة سمر بنت علي بن عبدالله الفريح من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بضرورة إنشاء مكاتب وطنية بمسمى "مكاتب تدبير شؤون المنازل" تحت إشراف حكومي كامل يتم فيها تسجيل العمالة الوطنية الراغبات بالعمل المنزلي وكذلك احتياجات ومواصفات الاسرة على أن يكون العمل بنظام الساعات، إلى جانب تخفيض ساعات العمل للمرأة العاملة حتى يمكنها من القيام بأعمالها المنزلية والاهتمام بالأولاد وبالتالي الاستغناء عن الخادمة.

جاء ذلك خلال الدراسة التي قامت بها لنيل درجة الماجستير بقسم علم الاجتماع، والتي جاءت بعنوان العمالة المنزلية الأجنبية في المجتمع السعودي: أسبابها وأثرها من وجهة نظر موظفات جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

حيث سلطت الباحثة الضوء من خلال دراستها على المتغيرات والعوامل المساعدة على انتشار الظاهرة بهدف الوصول إلى نتائج تساعد على التقليل من آثار العمالة المنزلية السلبية التي تؤثر على الطفل وعلى العلاقات الأسرية، والتنشئة الاجتماعية، والتوصل إلى لوائح بضوابط علمية صحيحة لتنظيم استقدام العمالة المنزلية بالمجتمع السعودي.

وبينت من خلال البحث بأنه ليس من السهل وضع الحلول السريعة لمشكلة معقدة كمشكلة العمالة المنزلية خاصة لوجود أكثر من طرف مشترك أو مسؤول عن هذه المشكلة، ولكون الضحية ليست الأسرة بل المجتمع ككل، فالمسؤولية الكبرى تقع على عاتق المجتمع لإيجاد الحلول وهذه بعض الحلول للحد من سلبيات العمالة المنزلية، الاستعانة بالمربية (الخادمة) المسلمة من الدول الاسلامية العربية.

وقالت خلال البحث انه لم يكن المجتمع السعودي بوقت من الأوقات بحاجة للعمالة الأجنبية وبخاصة العمالة المنزلية، لأسباب تتعلق بحجم البيت السعودي ومتطلبات العمل اليومي فيه وعدم انغماس ربة البيت بأعمال ومشاغل خارج البيت.

واستمر هذا النمط إلى أن جاءت نهاية السبعينيات، حيث شهدت الأسرة السعودية وفرة مالية، ازدهرت بسببها المفاهيم وتطورت النظرة نحو مكونات المنزل وحجمه وأساليب إدارته، وتوافق ذلك مع اتساع مشاركة المرأة في العمل الوطني إثر تخريج آلاف الطالبات من الجامعات والمعاهد التخصصية بشؤون التمريض والتعليم والتجارة والإدارة. ونشأ عن الوضع حاجة ملحة إلى وجود الخادمة التي تقوم بأعباء المنزل وبخاصة أعمال النظافة والتجهيز والتَّرتيب ومتابعة الأطفال الرضع وقت الدوام.

واشارت الى ان الباحثين نادوا أهل العلم والفكر وأولي الأمر لدراسة مثل هذه الظواهر السلبية الجديدة في المجتمع، وبيان حجم هذه المشاكل وضرورة الاهتمام بها، ولفت النظر اليها باعتبارها من المشكلات الاجتماعية الاساسية التي تؤثر على اداء الاسرة لمهامها، كما تؤثر على تكوينها الداخلي واستقرارها الاجتماعي ومستقبل أبنائها وبالتالي مستقبل الأجيال التالية في المجتمع، ومثل هذه الظاهرة تدل على وجود خلل ما بداخل المجتمع يستوجب الدراسة، والدراسة العلمية، والدراسة العلمية أحد المؤشرات التي يمكن الاستشهاد بها لمعرفة أسباب تلك الظاهرة وبيان حجم هذه المشكلة حتى تساعد على الحد من تفشي الآثار السلبية لهذه الظاهرة والتعرف على اهم العوامل الإيجابية والسلبية لاستقدام العمالة الأجنبية.

وأوصت الباحثة من خلال بحثها بالعمل على إعداد دورات تدريبية للخادمات قبل التحاقهن بالعمل لدى الأسر السعودية، وتزويدهن بالآداب الدينية وعادات وتقاليد المجتمع السعودي، إلى جانب إصدار قانون يلزم بإجراء الفحوصات النفسية

للعمالة المنزلية القادمة للتأكد من سلامتها النفسية والعقلية، وإجراء الفحص الطبي قبل دخول البلاد وعلى فترات دورية على العمالة المنزلية لضمان عدم إصابتها بأمراض معدية أو مستوطنة في بلدها ونقلها إلى الأسرة والمجتمع السعودي، إضافة الى استحداث قانون يعاقب الأسر المهملة والمتسببة في تعرض أطفالها للإساءة البالغة من قبل الخدم، وإنشاء مؤسسات توفر (جليسة للأطفال) وكما هو متبع بكثير من دول العالم بنظام الساعات لمحاولة الحد من سلبيات العمالة الأجنبية. والتوسع بإنشاء دور الحضانة الخاصة بالمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة لرعاية الاطفال دون سن الدراسة.

إضافة الى تحديد مهام الخادمة (المربية) وتحديد عدد ساعات العمل وعدم تكليفها بمهام وأعمال خلافا للمهنة التي استقدمت من اجلها ولاتكلف بما لا يطاق.

إنجازاته محل تقدير الجميع ولكن طموحات المواطنين أكبر بكثير

ربع قرن على نظام مجلس الشورى.. متى نتحرك؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915280.html

جـدة، تحقيق - سالم مريشيد

جاء إنشاء "مجلس الشورى" كأحد أهم القرارات التي اتخذها ولاة الأمر لتعزيز مبدأ المشاركة الشعبية والإفادة من خبرات أبناء الوطن في دراسة التشريعات والأنظمة، ومراجعة تقارير أداء السلطة التنفيذية، واقتراح ما يسهم في التطوير والتنمية المجتمعية، وخدمة المواطن وتحقيق تطلعاته وآماله والعمل على إنجازها من قبل الجهات المعنية.

وقد علّق المواطنون آمالاً كبيرة على مجلس الشورى وما زالوا، خاصةً بعد أن تعددت لجانه، وأصبحت تدار من قبل أشخاص مؤهلين في مختلف الجوانب، إلاّ أن الواقع يتطلب جهداً أكبر، وصلاحيات أوسع، ولن تتحقق من دون النظر في نظام مجلس الشورى الذي مضى عليه (23 عاماً) من دون أن يكون هناك تطوير وتحديث لمواده، وحدود عمله وصلاحياته.

إن التطورات المتلاحقة في المملكة والعالم تدعو إلى إعادة النظر في عمل مجلس الشورى، على أن يتم تعيين نصف أعضائه بالانتخاب -مرحلة أولى-، ومنحهم صلاحيات كبيرة، وتحديداً في الرقابة على المال العام، ومناقشة ميزانية الدولة، واستجواب كبار المسؤولين التنفيذيين، إضافةً إلى زيارة رؤساء وأعضاء اللجان إلى المناطق والاستماع إلى احتياجات المواطن عن قرب وعدم الاكتفاء بالتقارير السنوية للجهات الحكومية، وأن تكون قرارات المجلس ملزمة وليست مجرد توصيات يتم التصويت عليها.

نظام المجلس

وقال "سليمان الزايدي" -عضو مجلس الشورى الأسبق-: عندما أعيدت كتابة نظام مجلس الشورى قبل ربع قرن، كان عليه أن يستفيد من تجربته السابقة التي تعطيه حق الإقرار والمحاسبة والمراقبة ومراجعة ميزانية الدولة واعتمادها، لكنه لم يفعل، وربما كان ذلك بسبب أن نشاطه آنذاك كان مُعطلاً، لكن نظامه كان موجوداً أو بالإمكان بعثه من جديد، مضيفاً أنه في ظل نظامه المجدد، وبعد مضي ربع قرن على تطبيقه، وبعد التجارب الثرية التي شهد فيها المجلس تطورات في التطبيقات الداخلية، وتعديلاً جزئياً لبعض مواد نظامه، إضافةً إلى تمكين المرأة من عضويته بنسبة (20%) وبصورة غير مسبوقة، إلى جانب دخوله عضواً في البرلمانات العربية والقارية والعالمية، وعضويته في مجموعة العشرين التي تملك أكبر اقتصاديات العالم؛ فهذا الزخم في الشكل يستدعي الوصول إلى المضمون الحقيقي الذي يتطلع إليه المواطن، مبيناً أن التطورات المتلاحقة أصبحت ملزمة لإعادة النظر، ومراجعة نظام المجلس الحالي بما يتوافق مع المستجدات الوطنية والعالمية، وبما يحقق تطلعات المواطن الذي بات يعلق آماله على المجلس في الكثير من مناحي حياته ومعاشه، ليصبح صوته الحقيقي المعبر عن آماله أمام الجهاز التنفيذي.

انتخاب الأعضاء

وأوضح "الزايدي" أن المجلس وبكل ثقة أصبح مؤهلاً لقبول أي تطوير، والتعامل مع أي تحديث لنظامه وآليات عمله تحت قبته وداخل لجانه المتعددة بصورة مرنة وسلسة، مضيفاً أن بنيته تستوعب أي تحديث وتطوير، ولا مانع من الإفادة من التجارب البرلمانية العالمية في تطوير نظامه وآلياته الداخلية، مبيناً أن من صور التحديث المطلوبة أن يتحول المجلس من تعيين أعضائه إلى انتخابهم، ويمكن تطبيق ذلك بصورة متدرجة، بحيث يتم في المرحلة الأولى انتخاب (50%) من الأعضاء و(50%) منهم بالتعيين، مؤكداً على أن تجربة المملكة في المجالس البلدية تُشجع على البدء بهذا العرف العالمي الذي سينقل المجلس إلى مكانة الثقة والتوقير وطنياً وعالمياً، مشيراً إلى أنه من صور التحديث في حال الرغبة بالمحافظة على المجلس الحالي بصورته الحالية يقام مجلس وطني بجانبه، أو ما يسمى نظام الغرفتين كما هو الحال في التشكيلات العالمية للمجالس التشريعية، كذلك من صور التحديث أن تتحول قرارات المجلس من معلمة إلى ملزمة، حتى تكتمل فيه وله الصورة التشريعية النموذجية.

ننتظر منحه مزيداً من الصلاحيات في الرقابة على المال العام ومناقشة ميزانية الدولة.. وانتخاب نصف أعضائه

مواكبة التطلعات

وأكد "الزايدي" على أننا في عصر ملك المبادرات، ملك الإصلاح، ملك النظرة الطموحة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز -حفظه الله-، ولذا يجب على المجلس أن يواكب تطلعات ومبادرات الملك لتعديل نظامه، ويكون للمجلس المزيد من الصلاحيات كحق إقرار ميزانية الدولة العامة، واستجواب كبار المسؤولين التنفيذيين في الجهاز الحكومي، بما في ذلك نزع الثقة منهم حال عدم الوفاء بواجباتهم الوظيفية، إضافةً إلى ضرورة وضع مادة تلزم العضو بتخصيص وقت محدد للتواجد في المنطقة التي يمثلها لاستقبال المواطنين والاستماع إلى أفكارهم ومطالبهم ومعاناتهم والعمل على إيصالها تحت قبة المجلس، مضيفاً أن جميع التطورات المتسارعة على الحياة الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية لم تعد اختيارات افتراضية لمجلس الشورى لكي يعدل نظامه الأساسي ويطور آلياته، بل أن الأمر تعدى الخيار والاجتهاد إلى الضرورة حتى يصبح المجلس سيداً لنفسه، قائداً حقيقياً للحياة الاجتماعية والتنموية والسياسية لمستقبل بلادنا وأجيالها.

تطوير تدريجي

وتحدث "د. وديع كابلي" -أستاذ بجامعة الملك عبدالعزيز- قائلاً: إن إنشاء مجلس الشورى في البداية كان خطوة جيدة للأمام، لكن الزمن يتطور وهذه سنة الحياة، وكذلك كل الأمور تبدأ صغيرة ومتواضعة ومن ثم تتطور وتنضج وتتغير إلى ما هو أفضل، لتواكب المتغيرات التي تحدث، لكن نظام مجلس الشورى لا يزال رهيناً للبدايات -حسب قوله-، مضيفاً أن تجربة الشورى تجربة كبيرة لكنها تحتاج إلى نمو مستمر، خاصةً أن الخبرة متوفرة لدى الدولة والأعضاء العاملين في المجلس، مشيراً إلى أن نظام المجلس الذي مضى عليه ربع قرن يحتاج إلى تطوير كبير، لكن لا يجب أن يكون التطوير مفاجئاً، ولكن بالتدريج، ناصحاً أصحاب القرار أن يعوا أهمية أن يتم التطوير بشكل مستمر كل أربع سنوات لإعطاء صلاحيات أكبر، وأن يستفيد مجلس الشورى من تجارب الآخرين الذين سبقونا في الأنظمة البرلمانية، مقترحاً أن يكون التطوير تدريجياً ويبدأ أولاً من تحويل المجلس إلى مجلس منتخب، وليس معيناً، على أن يبدأ الانتخاب لـ(25%) من أعضائه، وبعد ذلك (50%) وهكذا على أربع مراحل، حتى يصبح المجلس منتخباً بكامل أعضائه.

صلاحيات كبيرة

وأوضح "د. كابلي" أنه إذا رأت الدولة أن يكون هناك مجلس مساعد يتم تعيينه ويدار من قبل عدد من الحكماء وذوي الخبرة ويستطيع أن يكون داعماً للمجلس، فهذا حل جيد ومقبول للحفاظ على النمو والتقدم المستمر لوطننا، مضيفاً أن مجلس الشورى حقق جزءاً لا بأس به من النجاح في الجزء التشريعي، لكن مع الأسف هذا الجزء لم يُفعّل في الواقع، ولم يكن له أي دور واضح، بل ولم يتم تنفيذ ما تم وضعه من نظام وبنود ومن أهمها أن يكون للمجلس الرقابة الفعلية على الميزانية العامة للدولة وبنود انفاقها، ومراجعة ديوان المراقبة العامة ومكافحة الفساد، مُشدداً على أهمية أن يُعطى المجلس صلاحيات كبيرة في هذا المجال، وأن تكون له القدرة على وضع الأمور في نصابها، وأن يناقش بعض الأمور في الميزانية العامة، لافتاً إلى أنه إذا لم تكن له الصلاحيات فإن قرارات المجلس تبقى مجرد نصائح، وقد لا تؤدي المطلوب منها، وهذا يجعل هيبة المجلس تنهار وأعضاء المجلس يفقدون ثقتهم في أنفسهم إذا لم تنفذ قراراتهم ومرئياتهم.

تقبل الرأي

وقالت "مضاوي الحسون" -سيدة أعمال-: ما زلنا نفتقر إلى جزء مهم من مفاصل "الديمقراطية"، لهذا لا بد أن نثقف المواطنين وأعضاء مجلس الشورى والمسؤولين بتلك الأمور، وتقبل الرأي والرأي الآخر، وبسط الآراء بوضوح وشفافية، على أن يكون هناك جس لنبض المجتمع واحتياجاته، فحتى الآن يشعر المواطن أن المجلس بعيد عن احتياجاته اليومية

وآماله وطموحاته، مضيفةً: "لقد استبشرت خيرا بدخول المرأة إلى مجلس الشورى بنسبة 25% من مجموع أعضائه، وهن قيمة مضافة للمجلس، لكن المهم أن يكون المجلس قريباً من احتياجات الناس، فهناك حلقة مفقودة، هل هذه الآراء والأطروحات التي يناقشها المجلس يؤخذ بها؟ أم تظل نقاشا وحوارا من دون فاعلية ولا يعلم بها المواطن؟" مُؤملةً في المرأة أن تساهم بتطوير أنظمة المجلس بما يتفق مع المتغيرات التي نعيشها اليوم، وأن يكون للمجلس وما يصدر عنه من قرارات أثر على أرض الواقع، مُشددةً على أهمية أن يكون للمجلس هدف لمساعدة الدولة في تحقيق أهدافها، بدلاً من الحوارات والمناقشات التي لا تحقق أي نتيجة أحياناً.

المجتمع غير راضٍ

وتحدث "د. عبدالرحمن بن سعد العرابي الحارثي" -أستاذ جامعي- قائلاً: إنه من المهم إعادة النظر في طريقة عمل المجلس والأنظمة والقوانين التي يجري العمل بها في الوقت الحاضر؛ لأنها لا تخدم المجتمع، وهي مجرد توصيات، مضيفاً أن هذا التغيير يجب أن يكون للمجتمع رأي فيه، لأنه المستفيد الأول من قرارات المجلس، وهذا لا يتأتى إلا من خلال ورش عمل أو من خلال استبيان لآراء الناس تساهم في رسم معالم التغيير التي يجب أن يحثها المجلس في نظامه وعمله، ناصحاً بأن تكون هناك شفافية عالية جداً في إيضاح طريقة عمل المجلس ومعرفة آمال ورغبات المجتمع، مضيفاً أن تأسيس المجلس بحد ذاته إيجابي حتى لو كان أداؤه في البداية لا يتناسب مع حجم الطموحات، فالمعروف أن أي كيان مؤسسي لا بد أن يكون دائماً خاضعاً للتقييم والتغيير والتطوير والدراسة؛ لأن الزمن متغيّر، خاصةً في الأنظمة الوضعية التي يجب أن يُعاد النظر فيها بما يتفق مع تغيير الاحتياجات؛ لأن المجلس معني بتقديم مرئياته وقراراته لولي الأمر، وعلى ضوء ذلك تكون التوجيهات السامية لكل ما فيه خدمة للمواطن والوطن.

وقال إن ردود فعل المجتمع على العمل غير راضية تماماً؛ بسبب عدم شفافية المجلس في طرح بعض القضايا التي تهم المواطن، متسائلاً: هل يستطيع المجلس أن يسن الأنظمة والقوانين؟ وهل آليات عمله الحالية تتفق مع حجم الطموحات؟ مؤكداً على أن هناك بونا شاسعا بين ما يؤديه المجلس وما هو مأمول منه، وهذا يتطلب تغيير طريقة العمل والأداء، مُشدداً على أهمية أن يكون لقراراته صفة الإلزام وليست مجرد توصيات يتم التصويت عليها.

دراسة: الفتيات الجانحات ضحايا اللين والعنف الأسري

أكدت دور رفقة السوء في انحراف الأحداث

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
اضغط هنا

سعيد العدواني - جدة

النهابي: سوء الفرز للسجناء يحيل الجانح مجرمًا

أكدت دراسة علمية أجرتها باحثة سعودية أن رفاق السوء أهم الأسباب والعوامل وراء جنوح الأحداث، فيما اعتبرت ضعف العلاقة الأسرية عاملًا رئيسًا في جنوح الفتيات. وكشفت الدراسة التي أجرتها الطالبة هالة بنت محمد هاشم الغامدي والتي حصلت بموجبها على درجة الماجستير في علم الاجتماع أن ظاهرة العودة لارتكاب الجرائم لدى الجانحات أكثر مقارنة بالجانحين الذين يتفوقون عليهن في عدد الجرائم التي يرتكبونها حسب الدراسة.

وبينت الدراسة التي أجريت على 80 حدثًا سعوديًا من نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة جدة و 27 فتاة جانحة من نزيلات مؤسسة رعاية الفتيات بمدينة مكة المكرمة أن الأحداث الجانحين يتسمون بقوة التماسك والعلاقات الأسرية والتوسط في المعاملة كأسلوب للتنشئة الأسرية وانخفاض التحصيل التعليمي وارتفاع المستوى الاقتصادي، وأن الغالبية من الجانحين الذين أجريت عليهم الدراسة طلبة وعاملون ويسكنون في أحياء متوسطة أو شعبية، ويقضون وقت فراغهم في التسكع في الشوارع واستخدام الجوال. بينما الجانحات يتسمن بضعف التماسك الأسري وتذبذب العلاقة الأسرية والقسوة والعنف والشدة والإهمال واللين والتساهل في المعاملة كأسلوب للتنشئة وانخفاض التحصيل التعليمي وانخفاض المستوى

الاقتصادي وإن معظمهن عاملات ويسكن في أحياء متوسطة أو شعبية. وأوصت الدراسة بضرورة معالجة الخصائص الاجتماعية المؤدية للجنوح وذلك بتفعيل دور الخدمة الاجتماعية داخل المؤسسات العقابية.

البعد الاجتماعي

ويرى الدكتورعبد الغني بن عبدالله الحربي أستاذ علم الاجتماع بجامعة أم القرى أن البعد الاجتماعي له دور كبير في الانحراف وارتكاب الجريمة خاصة في ظل التغيرات التي يعيشها المجتمع، والانفتاح الشامل على فضاءات العالم الأمر الذى يتطلب إعادة النظر في التغيرات التي نشهدها وبالتالي علينا أيضًا تغيير نظرتنا وتعاملنا مع بعضنا البعض خاصة بين الأسرة وأبنائها وبين الشخص والآخر وغيرها، وأضاف د. الحربي قائلًا: تختلف الجريمة باختلاف نوعها وجرمها وتتغير أنواعها وكذلك نوع مرتكب الجريمة، فالجرائم التي يرتكبها الحدث قد تختلف عن الجرائم التي يرتكبها الرجل البالغ وكذلك جريمة الفتاة الجانح تختلف عن جريمة الرجل أو الشاب، فهناك الجرائم الجنائية والجرائم الأخلاقية وجرائم الفساد الإداري، وظهر مؤخرًا الجرائم الإلكترونية وهذه لم تكن موجودة من قبل، غير أن التغير الذي نعيشه أظهر لنا هذا النوع من الجرائم.

سوء فرز السجناء

ويقول الشيخ علي بن صالح النهابي المحامي والمستشار القانوني وقاضي التنفيذ السابق بالمحكمة العامة بجدة إن البرامج التربوية وبرامج تأهيل السجين وتعديل سلوكه في السجون يغلب عليها الفشل ولا تؤدي الهدف المنشود منها، وقال: إن بعض الجانحين يدخل السجن لقضاء عقوبته في جنحة بسيطة أو ارتكابه لمخالفة معينة ومع الأسف يخرج بحصيلة كبيرة من الفكر الانحرافي الجنائي، فحقيقة يجب الاعتراف بأن السجون لدينا ليست سجونًا للإصلاح، فهي بيئة غير مصلحة، والأسباب عديده منها سوء الفرز للسجناء وكذلك التعامل معهم، وتأهيلهم كما أن نسبة عالية من نزلاء السجون هم من يترددون عليها، ونسبة أخرى يدخلونها لأول مرة وبالتالي يختلط الجانح المستجد مع من بات السجن أمرًا طبيعيًا في حياته، وحينما يغادر الجانح سجنه يصبح معتادًا على الإجرام نتيجة مخالطته لسجناء يؤثرون على شخصيته ويجعلونه أكثر عدائية وإجرامًا.

البيئة والعادات

العميد متقاعد عايض بن خلف المالكي مساعد مدير شرطة جدة سابقًا يقول إن البيئة والعادات والتقاليد لها دورها في تهيئة الأشخاص وتنشئتهم وبالتالي تلعب بيئة الشخص دورًا في مدى تشكله العدائي والجنائي من عدمه، وأضاف يقول: إن قرابة 80% من الجناة الذين يرتكبون الجنح والجرائم وافدون نشأوا في بيئة غير التي يسكنون فيها وهم يسعون لكسب المال بأي طريقة وهذا الدافع يلعب دورًا في السلوك الإجرامي، بينما معظم القضايا الجنائية التي يرتكبها السعوديون تتركز في القضايا الأسرية الاجتماعية. وأضاف المالكي يقول: إن عوامل عدة تشكل شخصية الجاني، منها أنه قد يختلط برفقاء السوء في ظل غياب الرقابة من الأسرة الأب أو الأم أو الأخ الأكبر، فغياب الرقيب والرقابة الذاتية تسهم في انحراف الشاب خاصة إذا كان في مناطق وأحياء تعرف بتزايد المنحرفين والجانحين فيها.

التنشئة والوراثة

الدكتور عصام عبدالقادر العقاد أستاذ علم النفس الإكلينيكي بجامعة الملك عبدالعزيز قال: هناك عدة عوامل مسؤولة تقف خلف السلوك العدواني والسلوك الإجرامي وأن عامل التنشئة والبيئة التي يعيش فيها الشخص أهم وأبرز العوامل إضافة إلى العوامل الأخرى مثل ما يرثه الابن من الأبوين والعوامل الفيسولوجية للشخص مثل الغدة الجنسية، فالدرسات التي أجريت لعدد من المخالفين والجانحين وجد لديهم موجات الإلقاء عالية وزائدة عن المعدل الطبيعي بالجسم، وأضاف العقاد: توجد علاقة قوية بين العنف والجريمة والمرض النفسي فبعض الأمراض يصاحبها نوع من العنف مثل أمراض الانفصام والإدمان.

الجريمة المنظمة

ومضى الدكتور العقاد قائلا: هناك ما يعرف بالجريمة المنظمة وهذا النوع من الجرائم لا يرتكبه إلا أشخاص يتمتعون بدرجة عالية من الذكاء وجرائمهم تكون منظمة مثل السطو على البنوك أو سرقة المؤسسات والجهات الكبرى، وغيرها من الجرائم التي يتم تنفيذها بمخططات إجرامية، كما أن هناك أشخاصًا أصبحوا متخصصين في ارتكاب الجرائم مثل سرقة الخزن أو السطو على المنازل أو سرقة المركبات وغيرها من الجرائم التي ينفذها أشخاص متخصصون في جريمة محددة. ويرى الدكتور العقاد أن الدور الإعلامي مهم في التعامل مع هذه القضية، فكثير مما يقدم في وسائل الإعلام المرئي يجعل العنف يتولد لدى الأطفال والأحداث خاصة أن الدراسات تؤكد أن أكثر المعدلات العمرية ارتكابًا للجريمة هي التي تعيش في فترة المراهقة ما بين 14-18 عامًا تقريبًا وهي الفترة التي تتشكل فيها الشخصية بسبب العوامل البيولوجية.

حكايات من خلف القضبان

أحد الشبان الجانحين الذي ألقي القبض عليه بعد ملاحقة دوريات الأمن يقول: كنت برفقة أحد رفاقي الذي كان يدرس معي في نفس المدرسة وفي أحد الأيام توجهت معه لأحد أسواق جنوب جدة عند الرابعة عصرًا وقمنا بخطف حقيبة سيدة كانت على الرصيف وهربنا من الموقع ووجدنا داخل الحقيبة مبلغ 800 ريال وقررت أنا ورفيقي تناول المسكر وقمنا بشراء قارورة من العرق المسكر وجلسنا مع بعض حتى العاشرة مساء وكنا بإحدى الشقق الخاصة وما أن هممنا بالسير بشارع الأربعين حتى رصدت إحدى الدوريات مركبتنا وأعتقد أن بلاغًا تم تسجيله برقم اللوحة وعندها قررت الهروب من الموقع ومحاولة الإفلات من رجال الأمن إلا أنهم كانوا يلاحقونني من شارع لآخر واصطدمت بإحدى الدوريات الأمنية وهربت وفجأة سمعت طلقات نارية ولكن لم ألق لها بالًا وواصلت الهرب وكان رفيقي يجلس بجواري، وبعد فترة من الملاحقة تم إيقافي بالقوة الجبرية وإركابي لدورية الأمن وكنت أسمع رجال الأمن يطلبون الإسعاف ويحاولون إسعاف رفيقي الذي اكشفت أن إحدى الطلقات أصابته في مقتل واتضح لي أنه أصيب ولفظ أنفاسه.

مع الأسف الفراغ الذي كنا نعيشه دفعنا لهذه الإنحرافات مثل خطف حقيبة السيدة وشرب المسكر. أعيش بين القضبان والندم يسكنني ليلًا ونهارًا.

لص المساجد

وفي قضية أخرى يقول شاب تم ايداعه السجن إنه تمرَّس على جرائم النشل من خلال مصاحبته لثلاثة شبان من جنسية عربية كانوا يتباهون بما يقومون به من جرائم نشل، وقال إنه كان يستمع لقصصهم حتى قرر مرافقتهم في إحدى المرات لأحد المساجد واستغلال زحام المصلين لحظة الخروج من المسجد ومشاهدة ما يقومون به ومن بعدها أصبح شريكًا لهم في جرائمهم، ويقول في إحدى المرات رافقت أصدقاء السوء وقمنا بنشل أحد المصلين بعد أن عملنا على إعداد خطة محكمة للإخلال باتزانه فيما يقوم آخر بنشل ما في جيبه، إلا أننا في إحدى المرات وبينما كنا نراقب أحد المسنين تفاجأنا بأشخاص يمسكون بنا وكنا حينها 3 تم إيقافنا مباشرة ونقلنا للتوقيف ومع الأسف كانت بحوزتنا عدة محافظ وهواتف قمنا بنشلها من قبل، وقال: إن اندماجه وجلوسه مع عدد من رفاق السوء كان السبب الرئيس في ارتكابه لهذه الجرائم.

ماكينات حديثة لإنتاج المصحف بطريقة "برايل"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م

اضغط هنا

المدينة – الرياض

أكد الأمين لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف العام بالمدينة المنورة الدكتور محمد سالم العوفي حرص المجمع على توفير جميع الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة حتى يتسنّى لهم التعامل مع كتاب الله الكريم، مشيرًا إلى أن الدراسات التي قام بها المختصون في المجمع نتج عنها احتياج المكفوفين من المسلمين لمصحف (برايل) تلبية لاحتياجاتهم، ولتمكينهم من تلاوة آيات الله البيّنات.

وقال إنه تم تأمين أحدث الماكينات والأجهزة اللازمة لإنتاج المصحف بطريقة برايل، كما حرصت الأمانة العامة على تدريب فنيين سعوديين على مختلف مراحل إنتاج المصحف بطريقة برايل، مشددًا على أن المجمع يهتم بذوي الاحتياجات الخاصة إذ يواكب إعداد المصحف الشريف بطريقة برايل، السير على قدم وساق في إنتاجه.

وجدد فضيلته التأكيد على المتابعة والدعم المتواصلين من معالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على المجمع الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ لمراحل إنتاج المصحف بطريقة برايل، وبلغة الإشارة، منهيًا تصريحه بسؤال الله تعالى أن يحفظ لوطننا أمنه وأمانه، وتقدمه وازدهاره.

توعية طالبات الإمام وحارسات بأضرار المخدرات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي – الرياض
نظمت مدينة الملك عبدالله للطالبات برنامجًا عن مخاطر المخدرات استمرت فعالياته أسبوعين تحت شعار (نحن نحمي الوطن) استهدف المرشدات الطلابيات وحارسات الأمن وطالبات الجامعة بالتعاون مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والمديرية العامة لمكافحة المخدرات، ممثلة بإداراتها النسائية.
واشتمل البرنامج على ورش عمل تدريبية تهدف إلى تنمية مهارات المتدربات في مجال الإرشاد الاجتماعي وفنون العرض والتقديم والتأثير، من خلال إكسابهن المعارف والخبرات الأساسية في مجال التوعية بأضرار المخدرات، وكذلك تعريفهن بالاتجاهات والمهارات التي ترفع مستوى أدائهن من خلال تنمية الكفاءة والفعالية الإنتاجية، وتزويدهن بآخر المستجدات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمخدرات من حيث الأنواع ووسائل التهريب والترويج، كما تم تأكيد تأصيل مفهوم احتواء الطالبات وتقبل أنماطهن الشخصية كما هي لا كما نريد.

أمير جازان يتابع لجان العفو الاستثنائي
بحث القضايا الطبية المتعلقة بالحق الخاص

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140304/Con20140304681614.htm

عبدالرحمن ختارش، ياسين القاسم، سهيل الحمزي (جازان)
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان بمكتبه بالإمارة أمس رئيس الهيئة الطبية الشرعية بالمنطقة الشيخ علي بن جده منقري وأعضاء اللجنة بمناسبة تشكيل اللجنة.
وفي بداية اللقاء هنأ سموه رئيس وأعضاء الهيئة بمناسبة تشكيل الهيئة وتدشين مهام أعمالها اعتبارا من أمس متمنيا لهم التوفيق والسداد في القيام بالمهام والواجبات المناطة بهم في أعمالهم.
وشدد سموه على ضرورة مضاعفة الجهود والعمل الجاد والمخلص من قبل أعضاء الهيئة بالتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة بما يضمن سرعة انجاز المعاملات التي تقع في إطار عملها من أخطاء طبية بما يخدم المواطن والمقيم مؤكدا حرص إمارة المنطقة على تقديم الدعم والمساعدة في كل ما فيه الخير والفائدة ويخدم الصالح العام.
وجرى خلال اللقاء استعراض مهام الهيئة والأعمال والواجبات المناطة بها والأهداف التي تسعى لتحقيقها ومنها النظر فيما يخص القضايا الطبية المتعلقة بالحق الخاص والحق العام وتحديد نوعية الخطأ والحكم المتعلق به وسرعة النظر في القضايا والفصل فيها والتيسير على المواطن والمقيم بالمنطقة والخطط والآليات التي ستعمل من خلالها الهيئة.
من جهة أخرى، أصدر صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان تعليمات للجان المتعلقة بتطبيق قواعد العفو الاستثنائي الصادر مؤخرا بقرار من صاحب السمو الملكي وزير الداخلية الأمير محمد بن

نايف بن عبد العزيز والخاص بقضايا القات، بمباشرة مهامها في دراسة معاملات النزلاء بشعبة السجن العام بمدينة جازان والسجون الفرعية بمحافظات أبو عريش والدرب وبيش والطوال ومركز الشقيري، وإعداد المحاضر اللازمة على ضوء المعايير النظامية المنصوص عليها، حيث انتهت اللجنة في يومها الأول من مراجعة ملفات النزلاء من مختلف الجنسيات واستكمال إجراءات إطلاق سراح 51 نزيلا.

تعميم تدريب المعوقين على التصرف في حال وقوع الحوادث

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140304/Con20140304681615.htm

محمد المويلحي (ضباء)، المكاتب الداخلية (عكاظ)

أكد مدير عام الدفاع المدني اللواء سليمان بن عبدالله العمرو على استمرار تنفيذ برنامج تدريب المعاقين حركيا على التصرف السليم في حال وقوع الحوادث -لا قدر الله-، وتعميمه على جميع مناطق المملكة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية والخيرية المعنية برعاية هذه الفئة الغالية من أبناء الوطن.

جاء ذلك في كلمته في الحفل الختامي للبرنامج التوعوي لتدريب المعاقين حركيا على أعمال الدفاع المدني، موضحا أن دعم ورعاية المديرية العامة للدفاع المدني للبرنامج التدريبي للمعاقين حركيا يأتي في إطار سعيها الدائم لتحقيق المزيد من الشراكة مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص لنشر ثقافة السلامة بين فئات المجتمع بما في ذلك المعاقون وذوو الاحتياجات الخاصة الذين قد يكونون أكثر عرضة للمخاطر والحوادث.

وأشار اللواء العمرو إلى أن المديرية العامة للدفاع المدني نفذت ضمن خطة الاحتفال باليوم العالمي للدفاع المدني برنامجا لتدريب ما يزيد عن 1000 معاق حركيا والمرافقين لهم على التصرف السليم في حال وقوع الحوادث، بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية والخيرية.

من جهة أخرى، رعى وكيل إمارة منطقة عسير سليمان بن محمد الجريش الحفل الذي إقامته مديرية الدفاع المدني بالمنطقة نيابة عن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبد العزيز أمير منطقة عسير، بمناسبة اليوم العالمي للدفاع المدني لهذا العام 1435 أمس، والذي يأتي تحت شعار (نحو مجتمع أمن) وذلك بمقر مركز تدريب الدفاع المدني بمنطقة.

وأوضح مدير الدفاع المدني بعسير اللواء محمد بن رافع الشهري أن هذه المناسبة تأتي ضمن مشاركة المديرية بالمنطقة مثيلاتها من مديريات الدفاع المدني بالمناطق الأخرى الاحتفال بهذا اليوم التي تشارك دول العالم اليوم العالمي الذي يوافق الأول من مارس كل عام تحت شعار (نحو مجتمع أمن) منوها بأهمية ودور المجتمع الحيوي والفعال في مشاركة جهاز الدفاع المدني إعمالة وأدواره التوعوية والتعاون في منع أو تقليل المخاطر بمجتمعنا ورفع مناسيب الوعي بالأدوار المناطة به التي يقوم بها لصناعة مجتمع أمن وتوحيد جهود وإمكانيات الجهات الحكومية والأهلية المعنية بتنفيذ مهام وتدابير الدفاع المدني بالمنطقة سواء كانت البشرية أو الآلية أو الفنية في منظومة واحدة بدعم حكومتنا الرشيدة.

من جهته، دشن محافظ بيشة محمد بن سعود المتحمي أمس فعاليات اليوم العالمي للدفاع المدني «نحو مجتمع آمن 2014» الذي نظمته إدارة الدفاع المدني بمقر مدارس أنجال.

يتطلعن لكوادر نسائية للمطابقة.. مراجعات المحاكم لـ عكاظ :

اعتماد الهوية الوطنية يحد من تأخير قضايا المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140304/Con20140304681770.htm

زين عنبر (جدة) سماح ياسين (المدينة المنورة) أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)

أبدى عدد من المراجعات التقتهن «عكاظ» في المحكمة العامة وكتابة العدل بجدة، وسيدات من المدينة المنورة ارتياحهن لقرار اعتماد الهوية الوطنية للمرأة بدلا من المعرف، وأكدن أن هذا القرار من شأنه أن يخفف الكثير من معاناتهن سابقا، وعبرن عن أملهن في إيجاد نساء يعملن بالمحاكم من أجل مطابقة الصورة مع الأصل احتراما لخصوصيات الكثير من السيدات اللاتي يرفضن الكشف عن وجوههن.

عن ذلك تقول (أم سهى): راجعت المحكمة من أجل استخراج صك حضانة لابنتي وعندما قدمت بطاقة الهوية تم اعتمادها على غير ما كان معمولا به في السابق وهو مطالبة المرأة بإحضار معرف، وهو أمر بالغ الصعوبة.

وتضيف أم سهى «نتطلع إلى توظيف خريجات القانون والشريعة في المحكمة وكتابات العدل من أجل تقديم التوعية الحقوقية والإجرائية لمراجعات المحاكم».

فيما قالت أم عبدالرحمن التي التقتها «عكاظ» في كتابة العدل بجدة «اللافت أن المعاملات تسير بشكل سريع وتم اعتماد بطاقة الهوية حيث حضرت من أجل استخراج وكالة لزوجي»، مضيفة «القرار يصب في صالح المرأة وتسهيل إجراءاتها ومعاملاتها، لأنه في السابق عندما كنت مقيمة بإحدى المناطق طلب مني في كتابة العدل إحضار معرف وهذا أمر فيه مشقة على المرأة».

وفي السياق نفسه استقبل عدد من سيدات المدينة المنورة بكثير من الفرح والارتياح تعميم وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد العيسى والذي يقتضي بإلزام القضاة في المحاكم وكتابة العدل بالأخذ ببطاقة الأحوال الشخصية الخاصة بالمرأة والاكتفاء بها تجنبا لمعاناة المعرف التي كانت تؤرق النساء وتتسبب في تأخير معاملاتهن في المحاكم.

وتؤكد عزيزة محمد الصاعدي (موظفة حكومية) أنها عانت الكثير عندما أرادت إنهاء معاملة الخلع في المحكمة حيث طلب منها القاضي إحضار محرم ومعرف لها أثناء إجراء معاملاتها، وأجبرت في إحدى المرات على أن تترك القضية بسبب عدم وجود معرف أو محرم يحضر معها.

وتقول جميلة المولد «بحمد الله لم أجد أي معاناة ولم يطلب مني إحضار معرف، فأنا أذهب إلى الاستقبال في المحكمة وأقوم بتعبئة النموذج الخاص بالقضية لتحول إلى المكان المخصص لها».

إما الأخصائية الاجتماعية فاطمة محمد فتقول: هذه بادرة وخطوة كريمة من وزير العدل وتدل دلالة واضحة على نظرته العميقة للمجتمع النسائي ومعاناتهن، ونتمنى أن يتزامن مع هذا التعميم إيجاد نساء يعملن في المحاكم من أجل مطابقة الصورة مع الأصل احتراما لخصوصيات الكثير من السيدات اللاتي يرفضن الكشف عن وجوههن.

إلى ذلك ترى المحامية والناشطة الاجتماعية أمونة عبدالله توكل، بعد إسقاط المعرف عن النساء اللاتي يحملن هوية وطنية في المحاكم بأن استحداث الأقسام النسائية داخل المحاكم الشرعية في المملكة، بات ضروريا لتتأكد الموظفات بالمحكمة من شخصية المرأة ومطابقتها بالهوية التي تحملها، كما طالبت بتوظيف متخصصات في الشريعة والاجتماع، إضافة إلى متخصصات في الشأن النفسي والحقوقي والقانوني، للتعامل مع قضايا المرأة والشأن الأسري، التي تمثل أكثر من 70 في المئة من القضايا التي تنظر في المحاكم.

"مُعلِّم" يتسلى على بكاء طلابه .. و"زوج" يبتز طليقته .. و"موظف" يفضح أسرار عمله

"فوضى" الصور ومقاطع الفيديو .. انتهاك الخصوصية وتدمير الآخرين

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://sabq.org/cdQo5d

ريم سليمان- دعاء بهاء الدين- سبق- جدة:
انتشار بعض مقاطع الصور والفيديوهات المسرَّبة صار أمراً مزعجاً لكثيرٍ من الأسر والعائلات، لما فيه من انتهاكٍ للخصوصية التي تتنافى مع الدين والقيم المجتمعية والعادات والتقاليد، وما يُوقع تحت طائلة القانون، ولاسيما أن بعضها فتح باباً للتشهير، ووجد فيه آخرون مادةً للتسلية والفكاهة، ولو كانت على حساب الشخص نفسه.
لكن أكثر ما يلفت الانتباه ويحزن أن مَن تصدر عنهم هذه التصرفات، غير اللائقة والمنافية لقيم المجتمع، هم أناسٌ يُفترض ويجب عليهم أن يكونوا القدوة والمثل، في الحفاظ على القيم والتصدّي لأيِّ ممارساتٍ ممقوتة، فكيف لمُعلِّمٍ يُفترض أن يكون المثل والقدوة أن يشهّر بطلابه عبر "الواتساب"؟ وكيف لزوجٍ أن يبتز طليقته ويعرض صوراً لها؟
"سبق" تدق ناقوس الخطر، وتتساءل: لماذا لا يُسن نظامٌ أو قانونٌ يسمح باستخدام المقاطع المسرَّبة وسيلةً لكشف الفساد؟ أو يجرّم استخدامها ويعاقب مَن يعرض تلك المقاطع؟

مادة للفكاهة..!

الشاب عبد الله عوكل، قال لـ "سبق": نشر الفيديوهات والمقاطع المسرّبة كشف الكثير وأسهم في فضح الكثير من المدرسين وطريقة تعاملهم مع الطلبة، بل ساعد على كشف مخالفاتٍ موجودة في الشوارع، وغيرها الكثير، كما أصبح وسيلة يخشاها الجميع، وعلينا أن ننظر إلى الاستفادة.
وبرّر المواطن أحمد العتيبي انتشار مثل تلك المقاطع، بقوله: الغاية تبرّر الوسيلة، فانتشار الفيديوهات بات أمراً طبيعياً في ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد؛ ما سهّل على الكثير التصوير والعرض في المواقع المختلفة، مشيراً إلى أن العالم الآن أصبح قريةً صغيرةً، متحدثاً عن فيديوهات عدة تعد وسيلةً للتسلية والضحك ليس إلا.
فيما رفض المواطن فهد عبد الله السالم، ما قاله العتيبي، وقال: مع الأسف بدأ الشباب يستسهل فكرة التصوير دون حياءٍ أو خوفٍ، وصرنا نجد فيديوهات لفتيات وأخرى لطلبة في المدارس وثالثة لأمهات الطلبة دون مراعاةٍ لطبيعة المجتمع السعودي.

نظرة دونية..!

اعتبر مدير ابتدائية دار الرواد النموذجية "إبراهيم مراد" استخدام المعلمين للجوّال في تصوير أنفسهم أو الطلاب عبثاً بنفسية الطلاب وشخصياتهم، بل أيضاً عبثاً بمستقبلهم، مبدياً أسفه للتصوير السلبي الذي يؤكّد نظرة المجتمع الدونية للمعلم ومكانته التربوية، وشدّد على منع إحضار الطلاب جوّالاتهم إلى المدرسة، قائلاً: يُمنع منعاً باتاً إحضار الجوّالات في المدرسة؛ إلا في أضيق الحدود وللظروف الطارئة وبآلية محدّدة، مثل أن يُوضع الجوّال عند الوكيل أو المرشد الطلابي ثم يتسلّمه الطالب آخر الدوام ولا بد من جولاتٍ تفتيشيةٍ دوريةٍ لجميع المخالفات، ومن ضمنها الجوّالات.
وأبدى مراد أسفه لضعف العلاقة بين المعلم والطالب، مرجعاً ذلك – بحسب رأيه – لنظرة المجتمع للمعلم، ونظرة المعلم لنفسه، ولفت إلى العقبات التي تواجه المعلم، قائلاً: تواجه المعلم ضغوطاً نفسية ومادية واجتماعية، وهذا ينعكس سلباً على

أدائه أمام طلابه، والمتضرّر الرئيس مع الأسف هم أبناؤنا الطلاب، وطالب في ختام حديثه أصحاب القرار في الوزارة بإعادة النظر في هذه المسألة.

جريمة مجتمعية..!

وقال رئيس قسم العلوم الاجتماعية بكلية الملك فهد الأمنية الدكتور عبد الله الشعلان، لـ "سبق": إن انتشار مقاطع الفيديو أخيراً والتي تمثل جزءاً من حياة المصوّر الخاصّة، أو من حياة الآخرين بالتطفل عليهم تقوم به فئتان: فئة لا تهدف سوى التسلية، وحب الشهرة على حساب (حياته الخاصّة) أو حياة الآخرين، وفئة تقصد إيذاء الناس والإساءة اليهم والانتقام منهم وابتزازهم، لافتاً أن كلتا الفئتين ترتكبان جريمة بحق المجتمع، وأرجع ذلك إلى ضعف الوعي بالاستخدام الصحيح لهذه التقنية بسبب الفجوة بين الجوانب المادية والجوانب غير المادية في الثقافة؛ والتي يحدثها التغيُّر الاجتماعي السريع.

ونبّه "الشعلان" إلى الآثار الاجتماعية والأسرية والأخلاقية لهذه الجريمة، قائلاً: تشير بعض الدراسات إلى أن هذه الجريمة كانت سبباً لحدوث حالات طلاقٍ وتشتيت أسر وفقدان وظائف.. كما نبّه إلى أن ما يُنشر من مقاطع، سواء كانت للتسلية أو غير ذلك، والتي تسيء للفرد؛ يؤدي إلى وصم ذلك الفرد، ولا طريق إلى التوبة أو الرجعة بعد ذلك.

وللحد من هذه الظاهرة اقترح "الشعلان" نشر الوعي بالاستخدام الصحيح للتقنية من خلال التعليم والإعلام. وتجنب نشر أو تناقل أيّ مقطعٍ يمثل حياة الفرد أو الناس الخاصّة؛ لأنها ستصبح عُرضة للتشهير والإساءة، وشدّد في ختام حديثه على دور الأسرة في تنمية الجانبين الديني والأخلاقي لدى أفرادها؛ بالتربية الصحيحة والممارسات الأخلاقية السليمة، ليصبحوا قادرين على رفض كل ما هو غير أخلاقي.

تبريرات خاطئة

من جهته، أكّد الكاتب "محمد السحيمي"، أن أيَّ شيءٍ يأتي بلا نظامٍ أو تقنينٍ تتم إساءة استخدامه، لافتاً إلى أنه ممنوعٌ على المعلم أن يحمل جوّاله داخل المدرسة ويصوّر به، فلماذا لا يطبق القانون على المخالف؟ وقال: وجود النظام الصارم سيحد من الكثير من الظواهر السلبية الموجودة في المجتمع.

ولفت إلى أن هناك مَن يستعمل الجوّال دون أن يعلم كيف يُستخدم ولماذا صُنع، حتى أصبحنا لا ندرك قيمة الأشياء، بل نستقدم التقنية كما هي، دون أيِّ نظامٍ أو توعيةٍ أو ثقافةٍ ترسم طريق التعامل معها.

وتساءل: هل تعترف المحاكم بمقاطع الفيديو التي تصوّر وتحاسب عليها؟ مؤكداً أن أيَّ تصويرٍ دون إذنٍ هو تجسُّسٌ وتطفلٌ وقد نهانا الله تعالى عن التجسُّس، وتابع: علينا ألا ننخدع بأن الغاية تبرّر الوسيلة، ويصير عرض الفضائح وخصوصيات الناس على الملأ.

نشر الفوضى واللا مسؤولية

وبسؤاله عن كثيرٍ من المقاطع التي تكشف أخطاءً وتفضح تصرفات بعض المسؤولين، أجاب "السحيمي": كل ما يظهر على "الفيسبوك، وتويتر، ويوتيوب" لا يحاسب عليه، بل هو وسيلة لدغدغة مشاعر الجماهير، فطبيعة وسائل التواصل هي اللعب على المشاعر بلا جدوى.

وحذّر من خطر المقاطع المسرّبة التي باتت كالسرطان في المجتمع، والتي تسهم في نشر الفوضى واللا مسؤولية، حيث تسهم في تكريس ثقافة التجسُّس، رافضاً تماماً ادعاء البعض بأن المقاطع المسرّبة تسهم في كشف الفوضى، قائلاً: كشف الأخطاء لا يجدي فهو تنفيسٌ بطريقةٍ غير صحيحة، بيد أنه إذا وجد القانون الذي يبيح التصوير ويفعّله ويعتبره أداةً رسمية، وقتها ستكون له أهمية وإلا فلا.

وتحدّث لـ "سبق"، عن موقفٍ رآه بعينيه حيث شاهد مجموعةً من الأفراد مجتمعين يصوّرون ولما سألهم ماذا تصورون؟ قالوا: لا نعلم ولكن ربما "تطلع حاجة غريبة"، محذراً من حالة التبلُّد واللامبالاة التي بدأت تظهر في المجتمع مع ظهور المقاطع المصوّرة التي بات الفرد معتاداً عليها ولا يرى فيها غريباً.

وقال السحيمي: السؤال الأهم الذي ينبغي أن نسأله الأن: هل تعتمد الصور والمقاطع في إثبات القصور في شيء ما؟ وهل سيعاقب القانون مَن يستخدمها بشكلٍ يفضح ويكشف خصوصيات الأسرة السعودية؟

استديو كبير..!

أما دكتور الإعلام في جامعة الملك سعود الدكتور "عادل المكنيزي"، فرأى أن المجتمع الأن صار استديو كبيراً، وفي يد كل فرد أداة يستخدمها لإضافة صورةٍ أو مقطعٍ في الاستديو، وقال: علينا أن نعلم أن التصوير وعرض المقاطع أصبحا منتشرين في كثيرٍ من الدول، في ظل تعدُّد وسائل التواصل الاجتماعي التي بدورها أسهمت وساعدت على كشف وعرض المقاطع المسرّبة، بيد أن لكل شيءٍ إيجابياته وسلبياته، موضحاً أن المقاطع المصوّرة التي تعرض علينا بين الحين والآخر كشفت كثيراً من المواقف الخاطئة والتعديات الموجودة في كثير من الجهات.

وعدّد مزايا المقاطع المسرّبة في تصويرها وتوثيقها للمخالفات التي ترتكب ولها تأثير كبير في المجتمع، بل تهدد الكثير من المسؤولين في بعض الأحيان، بيد أن هناك الكثير من السلبيات تحدث من الاستخدام بلا وعي للتصوير؛ ما يؤدي إلى اختراق الخصوصية، وهناك مَن أساء استخدامها وباتت وسيلةً للابتزاز.

لجان عفو سجناء "القات" تباشر مهامها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=180593&CategoryID=5

جازان: سعاد هبة
وجه أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر أمس، اللجان المتعلقة بتطبيق قواعد العفو الاستثنائي الصادر مؤخرا بقرار وزير الداخلية، والخاص بقضايا القات بمباشرة مهامها في دراسة معاملات النزلاء بشعبة السجن العام بمدينة جازان والسجون الفرعية بمحافظات أبوعريش والدرب وبيش والطوال ومركز الشقيرى.
كما أكد أمير جازان على اللجان بضرورة إعداد المحاضر اللازمة على ضوء المعايير النظامية المنصوص عليها، حيث انتهت اللجنة في يومها الأول من مراجعة ملفات النزلاء من مختلف الجنسيات واستكمال إجراءات إطلاق سراح 51 نزيلا.
وأوضح المتحدث الرسمي بإمارة جازان علي زعلة، حرص أمير المنطقة ومتابعته لعمل اللجان أولا بأول في تعليماته المبلغة للجهات المشاركة في عضوية اللجان، مشيرا إلى أن اللجان مكونة من الشرطة والسجون ومكافحة المخدرات وإدارة شؤون السجناء بديوان الإمارة حيث تم إبلاغ مندوبيهم بضرورة مضاعفة الجهود وأهمية التواجد يومياً على فترتين صباحية ومسائية لإنجاز ملفات النزلاء المشمولين بهذه المكرمة حرصا على سرعة التئام شملهم بأسرهم بما يحقق الاستقرار النفسي للجميع.

يتضمن فحوصاً نفسية وعقلية والكشف عن الإدمان والحالة الجنائية

3 وزارات تتعاضد لإقرار قانون يحدّ من "تدليسات الزواج"

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/03/04/article_830283.html

نوير الشمري من الرياض
تتعاضد ثلاث وزارات هي "العدل والصحة والداخلية"، للحدّ من تدليسات الزواج، التي تسببت في ارتفاع معدلات الطلاق في السعودية، وتشمل إجراءات الحد من التدليس إطلاق مسمى "فحص التوافق الزواجي" ضمن مشروع "بيّنة"، الذي يهدف إلى الكشف عن الأمراض النفسية والإدمان، إضافة إلى تمكين مأذوني الأنكحة من الاطلاع على السجلات الأمنية والجنائية لكلا العروسين قبل إتمام إجراءات عقد النكاح.
وذكرت لـ "الاقتصادية" مصادر مطلعة قيام لجنة مختصة برفع توصياتها لوزارة العدل بشأن إدراج الأمراض النفسية والعقلية في فحص ما قبل الزواج، وإدخاله ضمن قائمة الأمراض التي يتم الكشف عنها كأمراض الدم الوراثية.

وفي الوقت الذي كشفت فيه المصادر تقديم اللجنة نسخة من توصياتها لوزارات وجهات أخرى، إلا أنها رفضت تسمية تلك الجهات، مشيرة إلى إقرار نظام سيلزم المقبلين على الزواج في السعودية بالخضوع لفحوص طبية ونفسية خاصة، إضافة إلى تخويل مأذوني الأنكحة بالاطلاع على السجلات الأمنية قبل عقد النكاح.
وأوضحت المصادر أن توصيات المشروع متعددة منها إخضاع المقبلين على الزواج لفحوصات إجبارية وأخرى اختيارية، بهدف الحد من حالات الطلاق التي ارتفعت في السعودية أخيرا خاصة خلال الأشهر الأولى من الزواج، وذلك في خطوات تنفيذية وإجرائية بعد شيوع حالات ما يسمى "بالتدليس على الطرف الآخر" في عقد النكاح.
وأكدت أن المشروع رُفعت توصياته لوزارة العدل تمهيدا لإطلاقه، ويشارك في تنفيذه عدد من الوزارات منها وزارة الصحة، لكنه لا يزال متداولا بين جهات الاختصاص بعد أن طلبت وزارة العدل من الجمعية الخيرية للحد من الطلاق وآثاره "مودة"، دراسته ضمن ورش عمل متخصصة تجمع مختصين في مختلف المجالات القانونية والنفسية.
وتضمن المشروع - الذي حصلت الاقتصادية على نسخة منه - ثلاثة محاور رئيسة هي: الاستعلام عن الحالة الاجتماعية للمقبلين على الزواج وتشمل المعلومات التفصيلية الخاصة بسجل الحالة الاجتماعية لدى الأفراد، والاستعلام عن الصحة النفسية للمقبل على الزواج من خلال إجراء الفحص النفسي عن الأمراض الذهانية، وأخيرا الاستعلام عن السجلين القضائي والجنائي ليعرف كل طرف إذا كان شريك الحياة متورطا أو متورطة في قضايا جنائية قبل عقد النكاح.
واقترح مختصون ناقشوا مسودة المشروع، التحقق من الحالة النفسية للراغبين في الزواج عبر ثلاث خطوات هي: جلسات الكشف النفسي، وفحص الدم في حالة استخدام العقاقير الطبية الخاصة بالأمراض الذهانية، وأخيرا البحث عن التاريخ المرضي للعائلة كون هذه الأمراض وراثية في الغالب.
وأوصوا فيما يتعلق بالكشف عن الإدمان بإجراء الاختبارات النفسية والجسدية للمقبلين على الزواج ومنها فحص بصيلة الشعر كون معظم المواد المخدرة تبقى في البصيلة 90 يوما، إلا أنهم قالوا: "إنه عالي التكلفة ولا يطبق إلا في مركزين على مستوى المملكة"، فيما يشتمل الاستعلام عن السجل القضائي على خطوات جوهرية منها الحصول على جميع المعلومات الخاصة بالسجل للفرد من خلال المركز الوطني للمعلومات التابع لوزارة الداخلية.
ومن المقرر أن يتم إطلاق مسمى "فحص التوافق الزواجي" على الكشف عن الأمراض النفسية والإدمان، من أجل أن يلقى القبول لدى المجتمع وخاصة المقبلين على الزواج. وبينت مسودة مشروع "بينة"، أنه يوجد لكل فرد سجلان للسوابق أحدهما للسوابق القضائية ويقصد بها تلك العقوبات التي تتم بناء على حكم من المحكمة المختصة وفقاً لقرار وزارة الداخلية رقم (3130) وتاريخ 3/ 9 / 1408هـ، أما الآخر فهو أشمل وأكثر تفصيلاً حيث يتضمن إضافة إلى السوابق القضائية تسجيل المرات التي توقف الفرد فيها قبل محاكمته. وأشارت المسودة إلى ضرورة أن يكون إجراء الاستعلام اختياريا للمقبلين على الزواج وليس إلزاميا في المرحلة الأولى من التطبيق، واطلاع مأذوني الأنكحة على المعلومات الخاصة بالخاطبين المتعلقة بالسجل الصحي النفسي والسجل الاجتماعي والقضائي وذلك في المرحلة ذاتها.
وفيما يتعلق بالجهة المختصة بالاستعلام، أكدت المقترحات التي طرحها المشاركون في ورشة عمل متخصصة أن يكون الاستعلام بواسطة جهة تتبع وزارة العدل أو جهة مستقلة، وأن يكون الاستعلام إلكترونيا بحيث يتيح للخاطبين الاطلاع على معلومات الطرف الآخر.
في حين يرى آخرون أن مأذوني الأنكحة فقط هم من سيتولون عملية الاطلاع وبناء عليه يحدد إذا كان هناك قضايا يستحق الطرف الآخر الاطلاع عليها قد تؤثر مستقبلا في الحياة الزوجية.

نظام الحماية من الإيذاء وزواج القاصرات(2)

لقد شهدت عائشة - رضي الله عنها- بدراً وأحداً.فكيف يسمح عليه الصلاة والسلام باصطحاب ابنة 9 سنوات، وردّ في أحد مَنْ كانت أعمارهم دون 15 سنة؟

• المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م

اضغط هنا

د. سهيلة زين العابدين حماد

ينتُ في الحلقة الماضية أنّ إباحة زواج القاصرات قد بُني على مفهوم خاطئ لآية(واللائي لم يحضن)، ولضعف الأحاديث المروية عن عائشة رضي الله عنها، وليس عن رسول الله(صلى الله عليه وسلم) في رواياته، ورواتها، فهي لا ترقى إلى مرتبة الأحاديث الصحيحة، إضافة إلى وجود قرائن كثيرة لا تتفق معها، منها:

1- خطأ الحكم الفقهي الذي بُني على مرويات زواج الرسول(صلى الله عليه وسلم) من السيدة عائشة وهي ابنة تسع سنوات، فبموجبه قرر الفقهاء أنَّ "للأب أن يزوج ابنته الصغيرة البكر ما لم تبلغ بغير إذنها، ولا خيار لها إذا بلغت"، أمَّا الثيب فتنكح من شاءت، وإن كره الأب، وأمَّا البكر فلا يجوز لها نكاح إلاّ باجتماع إذنها وإذن أبيها[ابن حزم: المحلى بالآثار،38/9.]، وهنا نجد في هذا الحكم تناقضًا، فكيف تجبر الصغيرة على الزواج، ولا خيار لها إذا بلغت، والبالغة لا يصح زواجها إلاّ بإذنها، وأمَّا الثيب فلها أن تتزوج بمن تريد ولو كره الأب؟ فالحكم الفقهي هنا فيه خلل وتناقض، وديننا لا تجتمع فيه تناقضات، فلقد بنى هؤلاء رأيهم على تزويج سيدنا أبي بكر السيدة عائشة رضي الله عنهما وهي صغيرة بدون إذنها، وهذا دليل على ضعف الأحاديث التي تحدد سن السيدة عائشة عند زواجها بالرسول(صلى الله عليه وسلم)بتسع سنوات، وفيه مخالفة لقوله تعالى:{وابْتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رُشداً فادْفعُوا إليهم أموالهم} ،ومخالفاً لقوله (صلى الله عليه وسلم):(لا تزوج الأيم حتى تستأمر والبكر حتى تُستأذن)

2. رواية السيدة عائشة رضي الله عنها لدخول أبي بكر رضي الله عنه في جوار ابن الدغنة ورد جواره عليه، كما روت حديث هجرته عليه الصلاة والسّلام إلى المدينة ،وجاء في روايتها:(فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ،وليس عند أبي بكر إلاّ أنا وأختي أسماء بنت أبي بكر)[انظر سيرة ابن هشام]، وكان هذا قبل الهجرة، فإن كان سنها تسع سنوات في(2هـ)، فهذا يعني أنّها روت الرواية الأولى، وهي ابنة ست سنوات، وحديث الهجرة، وهي ابنة سبع سنوات، فهل تقبل رواية من في هذه السن؟

فروايتها لهذيْن الحديثين تؤكد أنَّ عمرها في الرواية الأولى(16) سنة، وفي الثانية(17) سنة، ممَّا يؤكد الروايات التي تقول إنَّ السيدة أسماء بنت أبي بكر كان عمرها عند الهجرة(27)عاماً، والسيدة عائشة أصغر منها بعشر سنوات، أي كان عمرها عند الهجرة (17)سنة.

3. ويؤكد ذلك أيضًا أنَّه عندما خطبها الرسول صلى الله عليه وسلّم كان أبو بكر رضي الله عنه وقد وعد بها لجبير بن مطعم بن عدي، فذهب يسأل مطعم وزوجه ما ينويانه بشأن ذلك، فقالت له أم جُبير:"لعلنا إن أنكحنا هذا الصبي إليك تصبئه وتدخله في دينك الذي أنت عليه"، وهذا يعني أنّ خطبتها لجبير كانت قبل البعثة، ولو فرضنا أنَّها خطبت لجبير عند ولادتها، فسيكون عمرها عند الهجرة أكثر من 13سنة، وليس 7 سنوات كما في رواية البخاري، أي قبل ظهور

الإسلام؛ إذ لا يمكن أن يوافق سيدنا أبو بكر على تزويج ابنته من مشرك، وكتاب السيرة قالوا إنَّها خطبت لجبير عندما ظهرت عليها علامات الأنوثة، فمعنى هذا أنَّها خُطبت وهي فوق الأربع سنوات، أي قبل البعثة بسنوات.

4.حساب عمر(عائشة) مقارنة (بفاطمة الزهراء) بنت النبي: يذكر (ابن حجر) في(الإصابة) أنّ (فاطمة) ولدت عام بناء الكعبة، والنبي ابن (35) سنة، وأنّها أسن من عائشة بـ(5) سنوات، وعلى هذه الرواية التي أوردها (ابن حجر) مع أنّها رواية ليست قوية، ولكن على فرض قوتها نجد أنّ (ابن حجر)وهو شارح (البخاري)،يُكذِّب رواية (البخاري) ضمنيًا، لأنّه إن كانت (فاطمة) وُلدت والنبي في عمر(35) سنة، فهذا يعنى أنّ(عائشة)ولدت والنبي يبلغ(40) سنة، وهو بدء نزول الوحي عليه، ما يعنى أنّ عمر(عائشة)عند الهجرة كان يساوى عـــدد ســنوات الدعـوة في مــكة وهــي (13 ســنة، ولــيس(9) سنــوات، وهذه الرواية تبين الاضطراب الشديد في رواية البخاري.

5. قول خولة للرسول صلى الله عليه وسلّم (إن شئت بكرًا وإن شئت ثيبًا)ولذلك لا يعقل أن تكون السيدة عائشــة في ذاك الوقت طــفلة في السادســـــة، وتعرضها (خولة)للزواج بقولها (بكراً).

6. أخرج البخاري في (باب- قوله: بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر)عن(عائشة) قالت:« لقد أنزل على محمد بمكة، وإنِّي جارية ألعب« بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ» والمعلوم بلا خلاف أنّ سورة (القمر) نزلت بعد أربع سنوات من بدء الوحي بما يوازى (614م)، فلو أخذنا برواية البخاري تكون(عائشة)إما أنّها لم تولد أو أنّها رضيعة حديثة الولادة عند نزول السورة، ولكنها تقول(كنت جارية ألعب)أي أنّها طفلة تلعب، فكيف تكون لم تولد بعد؟ فالحساب المتوافق مع الأحداث يؤكد أنّ عمرها(8)سنوات عام(4) من البعثة، وهو ما يتفق مع كلمة(جارية ألعب).

7-أخرج الإمام البخاري (باب- لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها) قال رسول الله: «لا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا يا رسول الله وكيف إذنها قال أن تسكت» فكيف يقول الرسول الكريم هذا ويفعل عكسه، فالحديث الذي أورده البخاري عن سن أم المؤمنين عند زواجها ينسب إليها أنّها قالت كنت ألعب بالبنات- بالعرائس- ولم يسألها أحد عن إذنها في الزواج من النبي، وكيف يسألها وهى طفلة صغيرة جداً لا تعي معنى الزواج، وحتى موافقتها في هذه السن لا تنتج أثرًا شرعيًا لأنّها موافقة من غير مكلف ولا بالغ ولا عاقل.

8. لقد شهدت عائشة رضي الله عنها بدراً وأحدًا.فكيف يسمح عليه الصلاة والسلام باصطحاب ابنة 9 سنوات، وردّ في أحد مَنْ كانت أعمارهم دون 15 سنة؟

الجهات الخمس

المرأة تعرف بنفسها!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140304/Con20140304681692.htm

خالد السليمان

أخيرا بات بإمكان المرأة أن تعرف نفسها بنفسها في المحاكم وكتابات العدل بواسطة هويتها الوطنية، بعد أن عمم رئيس المجلس الأعلى للقضاء ووزير العدل الدكتور محمد العيسى على المحاكم و كتابات العدل باعتماد بطاقة الأحوال المدنية للمرأة كمعرف شخصي دون الحاجة لمعرفين !

الأمر ليس جديدا فقد سبق وأن اعتمدت وزارة الداخلية قبل سنوات عديدة البطاقة الشخصية للمرأة كوسيلة تعريف في كتابات العدل، لكن بعض كتاب العدل كانوا يصرون على أن يعرفها رجال من محارمها، رغم أن لا شيء يمكن أن يبرهن قطعا على أن هؤلاء الرجال يعرفونها بالفعل، وكان البحث عن معرفين للنساء عند أبواب مكاتب كتابات العدل لا

يختلف عن البحث عن شهود على صكوك البيع و الشراء مجرد إجراء شكلي يضعه القاضي أو كاتب العدل في ذمة المعرفين والشهود !
وكان يمكن للقضاة وكتاب العدل المتحفظين أن يكلوا لنساء في مكاتبهم بالتدقيق في هوية المرأة ومطابقة صورتها كما تفعل موظفات الجوازات عند المنافذ الحدودية والمطارات، و لم يكن الأمر ليستحق كل هذه الممانعة والتحفظ طيلة سنين عانت فيها كثير من النساء من صعوبة إيجاد المعرفين أو استجداء الأقارب للذهاب معهن للمحاكم أو كتابات العدل، فنحن في زمن انشغل فيه كل امرء بنفسه وعمله !
المهم الآن أن يضمن الدكتور العيسى تنفيذ تعميمه دون عرقلة هنا أو هناك !

غالي يقلل من أهمية تقرير أمريكي حول حقوق الإنسان في مصر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م
http://www.alriyadh.com/2014/03/04/article915253.html

القاهرة - أحمد إبراهيم

وصف الدكتور بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الأخير الذي انتقد أوضاع حقوق الإنسان بمصر، بأنه "سياسي لا يعول عليه" ومن الخطأ التعامل معه على أنه تقرير حقوقي لأنه يتجه لخدمة رؤى أمريكية. وأشار الدكتور بطرس غالي في تصريح له أمس إلى أن مصر منفتحة وترحب بأي نقد بناء وإيجابي يستند إلى معايير حقوقية، بما يساعد في تحسين العمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

وأضاف غالي أن هذا التقرير الأمريكي يصب أيضاً في خدمة توجهات ومصالح قوى أخرى اتفقت على أن التطورات الجارية في مصر الآن وبعد ثورة 30 يونيو، جاءت مغايرة وعلى عكس تطلعات وخطط هذه القوى فيما يتعلق بالتحول الجديد في مصر.

ولفت غالي إلى أن إيمان مصر بضرورة التعاون الدولي والانفتاح على المجتمع الدولي، هو حجر الأساس للسياسة والإستراتيجية المصرية، والمدخل الأساسي لمكافحة الإرهاب.

وعبر غالي عن ثقته في إتمام خريطة المستقبل في الأجل القريب، بما يرسخ للمجتمع الدولي سعي مصر الجاد للتحول الديمقراطي وإقامة دولة ديمقراطية حديثة تقوم على دعائم القانون واحترام حقوق الإنسان.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5200

خطأ!

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 3 جماد اول 1435هـ - 4 مارس 2014م

http://www.aleqt.com/2014/03/04/article_830247.html